

## المسلمون وأهل الذمة في بلاد الشام في عصر الخلافة الراشدة

بعد الدين الإسلامي دينًا عالميًّا لكل البشر، ولذلك خجده يتجاوز حدود البلدان والأقاليم، لأنَّه ليس دينًا قوميًّا خاصًّا بالعرب، وإنما لكافة الناس في الأرض، يقول الله عز وجل {وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَّا رحمة لِّلْعَالَمِينَ} <sup>(٢)</sup>.

ويعا أن الإسلام خاتم الرسالات السماوية فلابد على أتباعه من إيصال دعوته إلى كل الناس من فيهم أصحاب الديانات ذات الأخلاق السارِّي وأقباع العقائد الوضعية ، والدعوة تقوم على أساس البلاغ فقط لقوله عز وجل {وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ} <sup>(٣)</sup> . وكذلك عدم إكراه الناس على اعتناق الإسلام، لأنَّه لا يجوز شرعاً لقول الله تبارك وتعالى { لَا إِكْرَاهُ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرَّشْدُ مِنَ الْغَيِّ} <sup>(٤)</sup> ، وإنما الدعوة تقوم على أساس التوجيه الإلهي القائل في محكم كتابه {ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحَكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ} <sup>(٥)</sup> .

فقام النبي صلَّى الله عليه وسلم ، بناءً على هذا التوجيه الرياني بدعوة اليهود في يثرب إلى الإسلام، لكنهم رفضوا وفضلوا الاحتفاظ بدينهم مقابل دفع الجزية، وعرض الإسلام أيضًا على نصارى غجران، لكنهم فضلوا البقاء على دينهم مقابل تسليم الجزية، ولم يحدث أن تعرض اليهود أو النصارى إلى مضائق أو اعتداءات بسبب عدم إسلامهم، لأنَّه لا يجوز طالما وقد أقرُّوا بالجزية ودفعها لل المسلمين، كما أمر الله تعالى {بِأَيْمَانِهِ الَّذِينَ آتَمُوا قاتلوا الَّذِينَ لَا يَؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يَحرِّمُونَ مَا حَرَمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يَعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدِهِمْ صَاغِرُونَ} <sup>(٦)</sup> .

وبناءً على هذا فقد صار على المسلمين حمايتهم، وعدم التعرض لهم بسوء، وحذر النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين من ذلك بقوله (( من ظلم معاهاً أو كلفه فوق طاقته أو أخذ شيئاً منه بغير طيب نفس فأتا حجيجه يوم القيمة ))<sup>(٣)</sup> ، وأمام هذه النصوص وغيرها، لابد أن يتم التعامل مع أهل الذمة على ضوئها .

وهنا لا بد علينا أن نتعرف على سلوكيات المسلمين مع أهل الشام أثناء الفتح وبعده، سواء كانوا خلفاء أم قادة أم أفراداً، هل وجد تطابق بين النصوص والمعهود وتعامل المسلمين مع أهل الذمة؟ أم كانت النصوص والمعهود في وادٍ وتعامل في وادٍ آخر؟ وماذا عن ردة فعل سكان بلاد الشام تجاه المسلمين أثناء الفتح ، هل كانت عدائية أم حيادية أم مناصرة للروم ، أم مؤيدة للMuslimين ؟

وهل تغيرت أحوال سكان بلاد الشام بعد أن أصبحوا من رعايا العلاقة الإسلامية ؟ أم ظلت على ما كانت عليه في عهد الروم ؟ وإذا حدثت تغيرات فما هي وهل كانت سلبية أم إيجابية؟ ولمعرفة ذلك تم تقسيم البحث إلى محورين رئيسين :

**المحور الأول: المسلمين وأهل الشام عند الفتح من خلال وصايا الخلفاء الراشدين تجاه سكان البلاد المفتوحة، وتعامل المسلمين مع سكان بلاد الشام أثناء الفتح، وكذلك موقف سكان الشام من المسلمين .**

أما المحور الثاني فهو : حقوق أهل الذمة من سكان بلاد الشام بعد الفتح، ويتناول الحقوق التي صارت لسكان بلاد الشام بعد أن أصبحوا من رعايا المسلمين ، مثل : حرية الاعتقاد، الحرية السياسية، حماية الملكيات، حرية التجارة والكسب، حرية التقاضي والعدل، كما يتناول أيضاً واجبات أهل الذمة .

### **المحور الأول : المسلمين وأهل الشام أثناء الفتح :**

عميقاً للتکلیف الربانی بعد أن انتشر الإسلام واستقرت أركانه في آنحا ، الجزيرة العربية كان على المسلمين أن يستكملوا ما كان قد بدأه الرسول صلى الله عليه وسلم في نشر الإسلام خارج الجزيرة بدءاً بأقربها داراً وهي بلاد الشام .

فقد تولى الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وكان أول عمل بعد قيامه على حركة الردة، إعداد الجيوش الإسلامية، وإرسالها للقيام بالفتوحات الإسلامية ومنها بلاد الشام، وحرص

على تقديم الوصايا والتعليمات لقادة الجيش الإسلامي، تتضمن الإحسان إلى سكان بلاد الشام، وعدم التعرض لهم بسوء.

إن إقامة العدل بين الناس من الأمور المطلوبة الأساسية، وما أنزل الله سبحانه وتعالى الشرائع إلا للتحجيد وإقامة العدل ورفع الظلم عن المظلومين، وردع الجبارين.

والشريعة الإسلامية اهتمت بهذا الجانب، ولم يحد عن هذا الخلفاء والمسلمون، لأنهم ملزمون ومكلفو من رب العالمين قوله تعالى : [إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَا عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ] <sup>(٧)</sup> ، ويقول سبحانه وتعالى [إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِالْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا، وَإِذَا حُكِّمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ] <sup>(٨)</sup> .

وأمام هذه النصوص وغيرها، لا بد على المسلمين أن يوفوا بها ويسبروا عليها، فكانت رعاية الخلفاء لهم كبيرة، والاهتمام بأحوالهم زاجة، فمن توضيح الخليفة أبي بكر الصديق ليزيد بن أبي سفيان رضي الله عنهما المتوجه نحو بلاد الشام قوله : يا يزيد، إني أوصيك بتقوى الله وطاعته، والإيشار له، والخوف منه، وإذا التقى العدو فأظفركم الله بهم، فلا تغلل ولا قتل، ولا تغدر، ولا تجبن، ولا تقتلوا ولیداً ولا شيخاً كبيراً ولا امراةً ولا تحرقوا نخلاً، ولا تعرقوه، ولا تقطعوا شجرة مشمرة ولا تعقرها بهيمة إلا لماكلاه، وسترون بقوم في الصوامع يزعمون أنهم حبسوا أنفسهم لله، فدعوهن وما حبسوا أنفسهم <sup>(٩)</sup> .

هذه الوصية من خليفة رسول الله أمراً صريحاً بأن على المسلمين المتركون في عملية الفتح (قادة أم أفراد) أن يتجنباً بعد انتصارهم على القوى المانعة لوصول الإسلام إلى السكان، الغلل أي الحقد والضغينة، وكذلك عدم التمثيل بجثث أعدائهم بعد النصر لأنه لا يجوز، وعدم الغدر، وعدم قتل الأطفال والنساء والشيخ، وعدم حرق الأشجار وتقطيعها لأن الإنسان المسلم وغير المسلم، يستفيد منها، وأن الإسلام يبني ولا يهدم، لقول الله تعالى [وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً] <sup>(١٠)</sup> .

وقسر العلماء هذه الآية بأن المقصود هو التعمير <sup>(١١)</sup> .

وتلزم وصية الخليفة السابقة المسلمين، عدم التعرض لبهائم سكان البلاد التي يتم فتحها بالحق، والأهم من هذا عدم التعرض لرجال الدين، والمتعبدين في دور عبادتهم من النصارى.

ويبدو أن الخليفة أبا يكر رضي الله عنه، لم يكتف بذلك الوصايا، بل كانت تردد لديه عيون لمراقبة أعمال المسلمين في بلاد الشام، وكيفية تعاملهم مع سكانها، والرفع إليه في حالة المخالفات بصورة مباشرة دون علم القادة، فعندما فر أهالي قرى الدارين من قراهم خوفاً على أنفسهم من القتل ظناً منهم أن المسلمين لن يتركوه وشأنهم كما صور لهم، وصاحب هروبيهم ترك دورهم وأراضيهم، ورعاً وجد بعض المسلمين من ذهب ظنه بأنه أحق بها، فلما وصل الخبر بفساد المسلمين إلى الخليفة كتب إلى أبي عبيدة بن الجراح رسالة قال فيها : " بسم الله الرحمن الرحيم . من أبي يكر الصديق إلى أبي عبيدة بن الجراح، سلام عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو أما بعد: "امن من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من الفساد في قرى الدارين، وإن كان أهلها قد جلو عنها، وأراد الداريون أن يزروعها، فإذا رجع أهلها إليها فهي لهم، وأحق بهم والسلام عليك ".<sup>(١٢١)</sup>

ولم يكتف بذلك بل أرسل رسالة إلى الدارين أصحاب تلك البلاد يطمئنهم على أراضيهم وحمايتها من العابثين، وبكلف عمرو بن العاص بحراستها والدفاع عنها من كل طامع، جاء فيها " هنا كتاب من أبي يكر رسول الله الذي استخلف في الأرض بعده، كتبه للدارين لا يفسد عليهم مأثرتهم قرية خيري ".<sup>(١٢٢)</sup> وبين عيثنون<sup>(١٢٣)</sup>، كمن كان يسمى ويطبع فلا يفسد منها شيئاً، ولبقي عمرو بن العاص عليهما فليمنعهما من المفسدين ".<sup>(١٢٤)</sup>

وهذا الكتاب يمثل اهتمام قيادة الدولة الإسلامية بسكان البلاد أثناء الفتنة وحرصها على المحافظة على كافة ممتلكاتهم المالية والعينية، فلم يكن دافع الفتنة بالنسبة للمسلمين الم控股 على الغنائم بأي صورة من الصور ، كما بصورة البعض ، ولكن قد يوجد منهم من له رغبة في الغنائم، غير أنه يواجه بالشدة والمنع والمعاقبة.

وغاً أن المنبع المستنقى منه واحد فلم يختلف عمر بن الخطاب عن سلفه، أبي يكر رضي الله عنهما في توصية الجيش الإسلامي المتوجه نحو الأقصى ومنها بلاد الشام التي لم يكن قد استكمل فتحها في عهد أبي يكر رضي الله عنه ويتمثل ذلك في قوله "بسم الله وعلى عون الله، امضوا بتأييد الله، والنصر، ولزوم الحق، والصبر، فاتلوا في سبيل الله من كفر بالله، ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين، ثم لا تجيئوا عند اللقاء ، ولا تقتلوا عند القدرة، ولا تسرفوا عند الظهور، ولا تتكلموا عند الجهاد ولا تقتلوا امرأة، ولا هرماً، ولا وليداً، وتوثقوا قتلهم إذا التقى الجماعان، وعنده حمة النهضات، وفي شن الغارات...".<sup>(١٢٥)</sup>

ونجد هنا أن وصية عمر رضي الله عنه لم تخرج عن وصية أبي بكر رضي الله عنه، فالروايات واحدة تجاه سكان البلاد المفتوحة من أهل الذمة، وللاحظ هنا تأكيدها على تحبب قتل الأطفال والشيوخ والنساء. مع تفصيل ما أجملته وصية أبي بكر في هذا الجانب من حيث طلب عمر في وصيته أن يتجنبا قتل النساء السابقات، حتى وإن كانوا ي يوجدون في ميدان القتال، وفي مختلف مراحل المعركة، ولم يرد في الأمر إلا من ناحية وصيته في لزوم الحق، وأن يتجنبا الاعتداء على كل شيء مملوك للسكان.

وبلغ حرص الخليفة عمر رضي الله عنه بشتى أهل الذمة، أنه في مرضه الذي مات فيه أوصى بهم من سيخلقه على المسلمين بهم بقوله "أوصي الخليفة من بعدي بأهل الذمة خيراً أن يوف لهم بعهدهم، وأن يقاتل من ورائهم، وأن لا يكلفوا فوق طاقتهم".<sup>(١٧٣)</sup>

وهذا دليل على الحرص على الإبقاء بما عاهد به المسلمين أهل الذمة، بل والدفاع عنهم من أي اعتداء قد يتعرضون له، وأن لا يكلفوا فوق طاقتهم سواه أكان ذلك بالجزية أم الخراج، وهذا من الناحية المادية أو تكليفهم بأعمال لا يستطيعون القيام بها، فالواجب الرفق بهم.

أما في عهد الخليفة عثمان رضي الله عنه، فقد صارت البلاد المفتوحة تحت حكم المسلمين، ولذا كانت وصيته إلى الولاية على الأقاليم ومنها بلاد الشام، أن يستوصوا بأهل الذمة خيراً ف قال: "... ألا وإن أعدل السيرة أن تنتظروا في أمور المسلمين فيما عليهم، فتعطوهم ما لهم، وتأخذوهم بما عليهم، ثم ثثنا بأهل الذمة فتعطوهم الذي لهم، وتأخذوهم بالذي عليهم".<sup>(١٧٤)</sup>

وإذا أن أهل الذمة صاروا من رعايا العلاقة الإسلامية، فكانت وصية الخليفة عثمان رضي الله عنه بالتعامل معهم وفقاً بما أوجبه الشرع الإسلامي بإعطائهم حقوقهم، والزامهم بما عليهم من واجبات.

وبذلك نجد أن وصايا الخلفاء الراشدين نفسها، لم تخرج عن الوصايا التي وردت في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

### تعامل المسلمين مع سكان بلاد الشام أثناء الفتح:

كان المسلمون أثناء الفتوحات الإسلامية يمثلون تعاليم كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، والتي تتمثلت خلاصتها في وصايا الخلفاء الراشدين التي سبق الإشارة إليها.

فالتأمل في العهود التي منحها القادة المسلمين لأهالي المدن الشامية، يجد أن مضمونها وأهدافها واحدة، لم تختلف منذ فتح أول مدينة وحتى اكتمال الفتح للشام، فهذه بُصري أول مدينة فتحت وعقد أهلها صلحًا مع المسلمين بوجهه يتم منحهم الأمان على دماتهم وأموالهم وأولادهم مقابل دفع الجزية<sup>(١٩٩)</sup>.

وسر المسلمون بالأسلوب نفسه الذي ساروا عليه مع سكان بُصري، حيث أعطى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه عهد الأمان لأهل لُدْ ونصه: "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذَا مَا أَعْطَى اللَّهُ عَمَرُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَهْلَ لُدْ، وَمَنْ دَخَلَ مَعَهُمْ مِنْ أَهْلِ فَلَسْطِينِ أَجْمَعِينَ، أَعْطَاهُمْ أَمَانًا لِأَنفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، وَلِكُنَّا نَسَمَّهُمْ وَصَلَبِهِمْ وَسَقِيهِمْ وَبَرِئَتِهِمْ وَسَاتَرَتِهِمْ أَنَّ لَا تُسْكُنَ كُنَّا نَسَمَّهُمْ وَلَا تُهْدَمَ، وَلَا يَنْتَقِصُ مِنْهَا وَلَا مِنْ حِيزِهَا وَلَا مِنْ مُلْكِهَا، وَلَا مِنْ صَلَبِهِمْ وَلَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَلَا يَكْرُهُونَ عَلَى دِينِهِمْ، وَلَا يَضَارُ أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَعَلَى أَهْلِ لُدْ، وَمَنْ دَخَلَ مَعَهُمْ مِنْ أَهْلِ فَلَسْطِينِ أَنْ يَعْطُوا الْجُزْيَةَ كَمَا يَعْطُى أَهْلَ مَدَائِنِ الشَّامِ"<sup>(٢٠٠)</sup>.

ولم تخرج العهود التي أعطاها أبو عبيدة رضي الله عنه لمدن الشام، من حيث المضمون والالتزام مع العهد الذي أعطاه أمير المؤمنين عمر لأهل لُدْ وساتر أهل فلسطين ، فقد أعطى أبو عبيدة عهد الأمان لأهل بعلبك على الحرية الدينية، وعدم الاعتداء . على كنائسهم وأموالهم: "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا كِتَابُ أَمَانٍ لِفَلَانَ بْنَ فَلَانَ وَأَهْلِ بَعْلَبَكَ رُومَهَا وَفَرْسَهَا وَعَرَبَهَا عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَكُنَّا نَسَمَّهُمْ وَدَوْرَهُمْ دَاخِلَ الْمَدِينَةِ وَخَارِجَهَا، وَعَلَى أَرْحَانِهِمْ، وَلِلرُّومِ أَنْ يَرْعِيَا سَرْحَمِهِمْ مَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ خَمْسَةِ عَشَرَ مِيلًا وَلَا يَنْزِلُوا قَرْيَةً عَامِرَةً، فَإِذَا مَضَى شَهْرُ رَبِيعٍ وَجَمادِيَ الْأُولَى، سَارُوا إِلَى حِيَثُ شَاءُوا، وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ فَلْهُ مَا لَمْ نَعْلَمْ مَا عَلَيْهِ، وَلِتَجَارِهِمْ أَنْ يَسَافِرُوا إِلَى حِيَثُ أَرَادُوا مِنَ الْبَلَادِ الَّتِي صَالَحَنَا عَلَيْهَا، وَعَلَى مَنْ أَقَامَ مِنْهُمْ الْجُزْيَةُ وَالْخَرَاجُ، شَهَدَ اللَّهُ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا"<sup>(٢٠١)</sup>.

إن العهود التي أوردناها سابقاً على سبيل المثال، لم تختلف عن العهود التي عقدت مع بقية المدن الشامية، فقد تضمنت الآتي:-

- الحرية الدينية فلا يكرهون على اعتناق الإسلام، ولا ينزل المسلمين كنائسهم بغرض السكن أو تهدم أو ينتقص من أجزائها.

- إعطائهم الأمان على أموالهم ودورهم، فلا يجوز التعرض لأموالهم بالمصادرة أو النهب، أو فرض إتاوات يغمر حق تتجاوز ما هو مقرر عليهم من الجزية والخارج.
- منح أهل الذمة الأمان على أنفسهم، فلا يجوز التعرض لهم بالأذى الجسدي أو النفسي بالضرب أو المحبس أو السب أو القتل لمجرد الاعتداء في العقيدة، وكذلك عدم التمييز بينهم.
- المساواة بينهم في دفع الجزية، فلا يوجد تمييز بين شخص وأخر، أو مدينة وأخر، بل الجميع متساولون في تسليمها ومقدارها.

- وعلى الرغم من أن الجنود الروم يعدون أعداء لل المسلمين كونهم هم الذين يعدون العدة ويعاربون المسلمين، ومع ذلك نجد أن المسلمين لا يخرجونهم عن عهود الأمان، فأعطوه مساحات لرعي مواشיהם، ومنحوهم مهلة شهرين للتفكير إما في دخول الإسلام أو البقاء على دينهم ، وعليهم الجزية ، وإنما الخروج إلى حيث يشاءون، وهذا يمثل قمة العدل والتسامح مع أعدائهم.

وبلغ من حسن تعامل المسلمين مع سكان البلاد التي تم فتحها، احترام رغباتهم فيما يريدون، فقد طلب أهل إيليا من أبي عبيدة الأمان والصلح مثل ما صرحت عليه أهل مدن الشام، وشرطوا عليه أن يكون المتولى لعقد الصلح معهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فوافق أبو عبيدة وأرسل إلى أمير المؤمنين بالخبر، الذي وافق على ذلك وقدم الشام، وانعقد الصلح معهم<sup>(٢٢)</sup>.

ولو كانت المسألة غالب ومغلوب لرفض المسلمين طلبيهم وأصرروا على فتحها، ولكن احترامرأي الأهالي وسماع ما يقولونه مطلوب، حتى يكتمل الخبر وتعم الفائدة الجميع.

وقد التزم المسلمون أثناء الفتح الإسلامي بوصايا الخلفاء، وطبقت على أرض الواقع فيما يخص عدم قتل النساء والأطفال والشيوخ سواءً عند المعارك أو شن الغارات على المدن التي لم تدخل في صلح مع المسلمين. ففي معركة من المعارك حمل صفوان بن المعطل على رومي وقتلها ويجواره زوجته عليها سلاح، فلما رأت زوجها قتل، حملت على صفوان الذي لم يتعرض لها فأومأ إليها بالسيف ولم يضرها، لكنه حمل عليها فول المرأة من بين يديه<sup>(٢٣)</sup>. وكان بإمكان صفوان أن يأخذها سبيه له أو أن يستمر في ملاحقاتها حتى يبيث الرعب في قلبها وبخنقها، لكنه فضل تركها.

ومثال آخر يؤكد مدى التزام المسلمين بوصايا الخلفاء ، وعدم مخالفتها أنه أثناء إغارة المسلمين على المعرة<sup>(٤)</sup> وبلدة العواصم<sup>(٥)</sup> وقنسرين<sup>(٦)</sup> وكفر طاب<sup>(٧)</sup>، وقع في الأسر نساء وأطفال ورجال، وأصطحبهم الجيش الإسلامي إلى مركز القيادة، فلم يتلذذ عباد بن غنم بمنظر النساء والأطفال وهو ي يكون، فأمر بإطلاق سراح الجميع بعد أن أقر الرجال بدفع الجزية<sup>(٨)</sup> . ولم تذكر المصادر التاريخية بأن رجلاً من المسلمين انتهك عرض امرأة سواه كانت أسبيرة أم غير ذلك.

وما يحسب أيضاً للMuslimين أثناء الفتنة عدم تروع سكان البلاد المفتوحة بعدم مهاجمتها مباشرة وإثارة الفزع والخوف بين سكانها ، وكانتوا يعسكون خارج المدن ، وهذا ما حصل في بعلبك ، فلم يدخلها المسلمين بل عسكروا خارجها ، ولم يسمح لأي فرد من المسلمين بدخولها<sup>(٩)</sup> .

والأمر ذاته حدث مع أهالي حمص ، فقد عسكر المسلمين خارجها ، ونتيجة لأخلاق المسلمين وحسن تعاملهم مع المدن الأخرى ، نجد أهل حمص يعرضون على أبي عبيدة الدخول إلى مدینتهم ليقيئهم بصدق المسلمين والتزامهم بعهودهم في عدم التعرض لأموالهم وممتلكاتهم ، ولكنه رفض عرضهم واستقر مع جيشه خارج المدينة ، وظل المسلمين في معسكرهم ولم يدخلوا حمص إلا بعد معركة البرموك ١٥ هـ / ٦٣٦<sup>(١٠)</sup> .

إن عدم دخول المسلمين المدن وبقائهم خارجها ، لا يعني عدم الاختلاط مع سكان بلاد الشام أثناء الفتنة ، فقد كانت العلاقات بين الجانبين تقوم على الاحترام المتبادل ، وازدهرت المدن الشامية تجاريًّا بوجود المسلمين .

فنجد حدوث رواج تجاري في بعلبك لأن المسلمين كانوا يغيرون على المناطق الساحلية التي فيها الروم والعرب الذين لم يدخلوا في صلح معهم ، فيعودون محملين بالغنائم فيبيعونها لأهل بعلبك الذين يفرجون ببيع المسلمين وشرائهم . "وريحاوا في تلك المدة البسيرة مالاً عظيماً"<sup>(١١)</sup> .

ولو كان المسلمين شرهين ومحبين للأموال وجمعها ، لجعل ذلك أهل بعلبك ينفرون منهم ويقاتلونهم ، ولكن الأموال الطائلة التي جنوها من وراء وجود المسلمين كان بالنسبة إليهم نعمة ، حللت عليهم من السماء .

غير أن فرحتهم بما ربحوه من تلك التجارة لم تكتمل ، لأن تلك الأرباح التي جنوها فتحت شهية بطريق بعلبك الروماني للأموال ، فطالبهم بالعشر من أرباحهم فوافقو لكثره أرباحهم ، فطبع

بهم أكثر وطالبهم بربع أموالهم، وما قاله لهم: "أنا أعلم أن هذه المدينة في كسب عظيم وتجارة رابحة، ما رأى أهل بعلبك مثل هذا أبداً" (٣٢).

إن ما قام به بطريق بعلبك، يعد شهادة للمسلمين على تعاملهم الراقي مع سكان بلاد الشام أثناء الفتح القائم على إعطاء كل ذي حق حقه، والبعد عن الجشع والطمع في أموال الآخرين، وأن خروجهم كان للدعوة، وما يحصلون على غنائم يتم بيعها برهن للسكان كونهم لا يريدون إلا متطلبات احتياجاتهم فقط دون تكديس الأموال وجمعها، ولأن هذا يتعارض مع النصوص الشرعية، وأهداف خروجهم.

ونتيجة للفارق الشاسع بين تعامل الطريق وتعامل المسلمين مع السكان، ثار الأهالي ضد الطريق وقتلوه مع غلمانه، وطلبوا من المسلمين دخول المدينة (٣٣).

إن التجارة لا يستقيم أمرها في حالة عدم الاستقرار وغياب الأمن والأمان، وشيوخ الحروب أو وجود إدارة فاسدة، تعثّت بالأموال والممتلكات.

ومع وجود الجيوش الإسلامية في بلاد الشام، كان تجار المدن يسعون إلى عقد صلح مع المسلمين الذين كانوا يتمتعون برؤية صافية تجاه التجارة التي يستقيم حال السكان بها، ويطمئنون لتوفر احتياجاتهم وسهولة الحصول عليها بيسر وأمان. فعندما ذهب أهل حلب من التجار والعاملين بالسوق وغيرهم إلى أبي عبيدة يطلبون منه عقد الصلح معهم حفاظاً على مصالحهم، قال: "إن هؤلاء، أهل متجر وسوقه وصناعة وهم مستضعفون، وقد رأينا أن نحسن إليهم ونصالحهم ونطبّق قلوبهم" (٣٤).

أما تجار وسوق حمص فكانوا يخرجون إلى معسكر المسلمين، بعد عقد صلح معهم فيبيعون ويشترون، ويربحون الأموال الكثيرة، وسهل لهم الأمر ساحة المسلمين في بيدهم وشرائهم (٣٥). والمعروف أن التجار لا يمكن أن يخرجوا للبيع والشراء في معسكر للعدو، لا يأمنوا فيه على تجارتكم وأموالهم، ولكن لما زال الخوف من الجيش الإسلامي، ولمعرفتهم من شوادر سابقة لمسوها أن هؤلاء، لا يتعرضون لحقوق الآخرين مهما كانت.

موقع سكان بلاد الشام من المسلمين أثناء الفتح:-

لم تكن الانتصارات العسكرية التي حققها المسلمون هي السبب في ضم بلاد الشام إلى دار الإسلام، بل كان هناك ما هو أعظم منها تأثيراً على السكان، ألا وهو الجانب الأخلاقي، فقد كان له تأثير عظيم على هؤلاء السكان، حيث كان المسلمون يتمتعون بأخلاق عالية وإن شذ عنهم القليل، فلم يغدروا أو يخالفوا ما عقدوه مع السكان من عهود الصلح، أو يعتربوا الطرق بهدف السلب والنهب، فكانت أخلاقهم النابعة عن الدين الإسلامي، تؤثر في السكان وتجعل أهل البلاد التي لم تفتح بعد يسعون بأنفسهم لعقد الصلح مع المسلمين، ليس خوفاً منهم، وإنما سمعوه عن سلوكهم وأخلاقهم.

فهذا أمير "قدمه" يجمع رعيته عند سماعه بقدوم المسلمين، ويقول عنهم لقومه "إن قومنا يتهدّثون بعدهم وحسن سيرتهم، وإنهم لا يطلبون الفساد"<sup>(٣٦)</sup>. ولما عرض عليهم عقد صلح مع المسلمين فرحاً واغدوا مستلزمات الضيافة لهم دون تكليف أو إكراه من أحد<sup>(٣٧)</sup>.

وأما أهل حماه فخرجوا ومعهم الإنجيل بعرضون الصلح على أبي عبيدة، ويقولون له "نريد أن تكون في صلحكم وذمامكم فأنتم أحب إلينا".<sup>(٣٨)</sup>

وال واضح من ذلك أن سمعة المسلمين الطيبة وحسن أخلاقهم في التعامل مع الأهالي، وكذلك عدّلهم ذاع في أنحاء بلاد الشام، حيث صار الأهالي يتهدّثون عن سماتهم ويشتّرون عليهم، فأثناء قدوم الجيش الرومي لقتال المسلمين قبل معركة البرموك، وكان معهم أحد نصارى العرب والذي روى ذلك بقوله "وأقبلت مع الروم فجعلتنا لا نرى بأحد من أهل البلد، إلا وجدناهم أحسن شيء ثنا، على العرب في كل شيء من أمرهم وفي سيرتهم".<sup>(٣٩)</sup>

إن ما ذكره هذا العربي النصراني صحيح فلو كان الأمر خلاف ذلك لذكره، وما يؤكّد صدق كلامه أن أهل الذمة في بعض المدن صاروا عيوناً للمسلمين، فنجد أهل شيزر<sup>(٤٠)</sup> بعد استقبالهم لأبي عبيدة وعقد الصلح معه، يخبرونه بأن هرقل قد بعث جيشاً بقيادة جبلة بن الأبيهم الغساني ومعه العرب المنتصرة والروم بعشرة آلاف فارس بعد استنجاد صاحب قنسرين، وتزولهم بجسر الجديد، وطلب منه أن يكون على حذر منهم<sup>(٤١)</sup>. فكان ينبغي على أهل شيزر أن يقفوا مع الروم إخوانهم في العقيدة ضد المسلمين، ولكن حدث العكس، فقد صاروا عيوناً للمسلمين يراقبون تحركات الروم، وينقلون الأخبار إليهم بدون إكراه أو إلزام، لقناعتهم بعد المسلمين وإحسانهم، فصاروا أحب إليهم من إخوانهم في العقيدة.

وفي حلب حدث انقسام بين والي المدينة الرومي الذي استعد بجيشه وخرج لقتال المسلمين، وبين الأهالي المريجين بقدومهم، حيث خرج مئلو الأهالي سراً وبدون إذن البطريرق إلى أبي عبيدة يطلبون الصلح "جتنا نطلب منكم الصلح"<sup>(٤٣)</sup>. بما يشير إلى رفضهم مبدأ القتال. ولولا حسن تعامل المسلمين مع السكان، لما فعل أهالي حلب ما فعلوه، ولو رافق دخول المسلمين للمدن والقرى القتل ، والسلب والنهب والاعتداء على الأعراض لصمد الأهالي مع الجيش الرومي، وقاتلوا معاً وسينتصرون في النهاية، لأن من يقاتلونهم عبارة عن لصوص وقتله لا هم لهم إلا أنفسهم وتحقيق مصالحهم.

أما سكان حمص فقد بادروا إلى طلب صلح المسلمين قبل وصولهم وكذا طلب الأمان لهم، فأمنهم المسلمون، فرحبوا بهم عند وصولهم وأخرجوا لهم الطعام وباهائهم العلف<sup>(٤٤)</sup>.

ووجد من أهل الشام أفراد يتعاونون مع المسلمين، لأنهم لم يروا منهم إلا كل خير، ومن هؤلاً، شخص حمل رسالة من المسلمين إلى المسلمين إلى طريق حمص، وبيدر أنه كان شخصية لها مكانتها ومعروفة في المجتمع الشامي، حتى إن البطريرق استغرب من تصرفه، وسألته: "أرجعت عن دينك إلى دين العرب؟ قال : لا ، ولكن في قدمتهم وعهدهم أنا وأولادي وأهلي ومالني ، وما رأينا من القوم إلا خيراً...".<sup>(٤٥)</sup>

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن أهالي حمص استعدوا لقتال الروم إلى جانب المسلمين بعد انسحاب المسلمين منها ، وتعاهدوا على قتال جيش هرقل إذا حاول اقتحام المدينة، وأقسم اليهود : "والتوراة لا يدخل عامل هرقل مدينة حمص إلا أن نغلب ونجهد"<sup>(٤٦)</sup>. وأغلق الأهالي الأبواب، وتناولوا الحراسة عليها ، ولما علم أهل الذمة الذين صالحوا المسلمين في مدن الشام الأخرى، بذلك استعدوا لقتال الروم إلى جانب المسلمين، خوفاً من عودتهم إلى العبودية الرومية، بعد أن حررهم الإسلام منها ورفع عنهم الظلم.

ولو سار المسلمون على نهج الروم لوقف أهل الذمة على الحياد ، لأنهم لا يريدون الجميع ، ورعايا إلى جانب الروم بحكم الرابط الديني ، ولكنهم رأوا مصلحتهم أن يكونوا تحت حكم المسلمين، لأنهم أرحم بهم، وقالوا: "إن ظهر الروم وأتباعهم على المسلمين صرنا إلى ما كنا عليه".<sup>(٤٧)</sup>

وبعد انتصار المسلمين في معركة اليرموك فتح أهل الذمة مدنهم للMuslimين، وعادت العلاقة بينهم بوجوب العهود السابقة.

ويرغم ترحيب الغالبية العظمى من أهل الذمة بال المسلمين، إلا أنه وجد من بينهم من يُكِنُ للغاصين الكراهة ويرغب في القضاء عليهم، مثل أهل بيت المقدس، الذين سعوا في البداية إلى الصلح واشترطوا عقده مع الخليفة عمر رضي الله عنه، وعلى الرغم من مجنته وعقد الصلح معه، إلا أنهم حاولوا بعد ذلك الغدر بال المسلمين وقتلهم وهو في الصلاة بدون سلاح، غير أن بعضهم نصح بعدم الإقدام على هذا العمل، حتى لا ينقضوا الصلح، وطلب منهم بدلاً عن ذلك بإغراقهم بما يملكون من الأموال والمتاع، بعرضها في طريقهم، فإذا اعتدوا عليها كان لهم الحق في قتالهم<sup>(١٧)</sup>.

فعمل الأهالي بهذه النصيحة واجروا كل ما لديهم من مال ومتاع ووضعوه في الطريق، فكان المسلمون ينظرون إلى ذلك في دخولهم وخروجهم، وهو يعجبون من ذلك الأمر، ويقولون: "الحمد لله الذي أورثنا ديار قوم لهم مثل هذا"<sup>(١٨)</sup>.

ومن ثم فقد حدث عكس ما كان يخطط له، فلم يلتقط أحد من المسلمين لما تم عرضه بل يجدهم يستغرون من تصرفات سكان بيت المقدس، وربما أصحاب أهل الذمة الخبرة والدهشة من تصرفات المسلمين، وتغيرت نظرتهم تجاه المسلمين بعد تأكدهم من رقم سلوكهم بعد هذا الاختبار العملي، إذا لم تذكر المصادر التاريخية التي أطلقتها عليهما، وحسب <http://Archives.SITE> تكرار مثل هذه الحادثة أو غيرها خلال الفترة الزمنية لهذا البحث.

وقد لفت سلوك المسلمين الرافي انتباه بطريق دمشق ومعه قادته، وأعجبوا بهم، فعندما كانوا يغزون على أطراف دمشق وأصابوا نفلاً أتوا به في المقسم فلم يستحل أحد أن يغل شيئاً حتى أن الرجل من المسلمين، كان رعايا أتي بكبة من غزل وبكبة من الصوف والشعر والإبرة والمسلة، وما فوق ذلك فيسلمه إلى صاحب المقسم<sup>(١٩)</sup>.

والملطلع على كتب التاريخ لا يجد مثالاً مشابهاً لما قام به أهالي بلاد الشام مع المسلمين، ولو لا الرعاية لهم والمحافظة على العهود من قبل المسلمين لما حدث من الأهالي هذا التأييد والترحيب وتذليل كافة الصعوبات التي تعرّض طريقهم.

**المحور الثاني : حقوق أهل الذمة من سكان الشام بعد الفتح :**

تغير وضع سكان بلاد الشام بعد أن صاروا من رعايا الخلافة الإسلامية، وأصبح وضعهم

أفضل ما كانوا عليه في عهد حكم الروم، الذي استمر سبعة قرون<sup>(١٥٠)</sup>. حيث أصبح لهم حقوق عديدة لم يكونوا يمتلكون بها مثل : حرية الاعتقاد والحرية السياسية، وحماية ممتلكاتهم، وحرية التقاضي والعدل، وحرية التجارة والكسب، وغيرها من الحقوق، وأصبحوا في الوقت نفسه ملزمين بتأدية واجبات تجاه الخلافة الإسلامية.

فقد كفل الإسلام لهم هذه الحريات ورعاها وحافظ عليها، ولم تكن هبة منحها المسلمين - قادة وأفراد - إذ لو كان الأمر كذلك لتغيرت السياسة من قائد إلى آخر وفقاً لأهوانهم .

### حرية الاعتقاد :

الحرية بالنسبة للإنسان من ضروريات حياته، فلا يمكن أن يستغنى عنها بأي حال من الأحوال، والحرية تشمل نواحٍ عدّة من بينها حرية الديانة ومارسة شعائرها بدون تدخل من أحد، والإسلام لا يدعو أتباع الديانات الأخرى مثل التنصيرية واليهودية وغيرها إلى اعتناق الإسلام بالإكراه، وإنما ترك لهم حرية الاختيار وهذا ليس اجتهاد من المسلمين، وإنما أمر ملزم من رب العالمين [لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي، فعن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر]<sup>(١٥١)</sup>. وبالتالي فما على المسلمين سوى التنفيذ، والالتزام بما ورد

فقد انتشر الإسلام بالدعوة القائمة على الكلمة الطيبة والمعونة الحسنة، وسار المسلمين في بلاد الشام على هذا النحو، فقد عرض أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبناءه، وجوده في بلاد الشام الإسلام على امرأة نصرانية عجوز، لكنها رفضت وفضلت الاحتفاظ بديانتها حيث قال لها: "أسلمي تسلمي، بعث الله محمداً بالحق، فكشفت عن رأسها فإذا مثل الشمام"<sup>(١٥٢)</sup>، فقالت: عجوز كبيرة، وإنما أموت الآن، قال عمر: اللهم اشهد<sup>(١٥٣)</sup>.

وهذا جبلة بن الأبيهم الغساني يعرض عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه الإسلام فأبى ذلك وقال: أقيم على ديني<sup>(١٥٤)</sup>.

وينفهم من النصين السابقين أن التبليغ والتعرّف بالإسلام من مهام المسلمين ولا فهم محاسبون على التقصير أمام الله ، وأن الدعوة قد بلغت وبررت ذمة الخليفة أمام ربه في تبليغ رسالته، ولم يمارس الخليفة أي ضغط لتعزيز دين من دعاهم إلى الإسلام، وفي المقابل لم يخافوا أو يعتنقو الإسلام إرضاء لل الخليفة.

وذلك كان الحال بالنسبة لقادة الفتح الإسلامي بلاد الشام، فكان واجبهم الإبلاغ دون الإكراه، فقد عرض خالد بن الوليد الإسلام على الطريق الرومي على الرستن الذي وقع في أسر المسلمين، فكان رده: «لا أريد بدني بدلًا»<sup>(٥٥)</sup>. فلم يعامل معاملة سيئة لأنه رفض الإسلام، بل أطلق سراحه وخرج مع أفراد أسرته إلى حمص، ولم تكن قد فتحت بعد<sup>(٥٦)</sup>.

وحدث الموقف نفسه مع القائد البيزنطي ماهان، فقد عرض عليه خالد بن الوليد الإسلام، فرد بقوله: «أما أن ندخل في دينكم، فما أبعد من ترى من الناس من يترك دينه، ويدخل في دينكم»<sup>(٥٧)</sup>.

أما بالنسبة لسكان بلاد الشام بشكل عام فقد منحوا حرية الاعتقاد بموجب العهود التي منحت لهم من قبل قادة الفتح الإسلامي<sup>(٥٨)</sup>. ولم يجر إنسان أو جماعة على اعتناق الإسلام، فقد منع خالد بن الوليد أهل الرستن حرية الاعتقاد «فأسلم منهم كثير وبقي الأكثر يؤدون الجزية»<sup>(٥٩)</sup>.

أما حاضر<sup>(٦٠)</sup> قنسرين التي تسكنها بعض القبائل العربية، ومنها تنوخ، فقد دعاهم أبو عبيدة ابن الجراح إلى الإسلام «فأسلم بعضهم وأقام على التصرافية بنو سليم»<sup>(٦١)</sup>. ولم يسلموا إلا في عهد الخليفة العباسي الهادي<sup>(٦٢)</sup>.

وهؤلاء أهل طرابلس يعرض عليهم الإسلام «فأسلم البعض بينما يبقى البعض الآخر على دينه مع دفع الجزية»<sup>(٦٣)</sup>.

إن إكراه الناس على اعتناق الإسلام غير جائز شرعاً، ولا يجدي نفعاً لأنه يولد العناد والتمسك بعقيدتهم، والدفاع عنها حتى الموت، والتاريخ يثبت ذلك، فقد حدث في بلاد الشام صراع شديد بين أهل الشام المعتنقين للذهب المونوفيزى، الذي يؤمن أتباعه بأن للمسيح طبيعة لاهوتية واحدة، وبين الذهب الملاكاني الذي يؤمن أتباعه ومنهم الروم (البيزنطيون) بأن للمسيح طبيعتين بشريه والهله، ونتيجة لهذا الاختلاف المذهبي، استخدمت الدولة الرومية وسائل عده لإجبار أهل الشام على اعتناق الذهب الملاكاني منها القتل والتعذيب بأبشع صوره<sup>(٦٤)</sup>. فهل نفع القتل وخاف الشاميون منها وتحولوا عن مذهبهم؟ وهل نجحت وسائل التعذيب في تحقيق ذلك الهدف؟ .. والجواب على ذلك أن الدولة الرومانية فشلت في تحويلهم إلى مذهبها.

ونجد هنا الصراع المذهبي لم يزد الشاميين إلا تمسكاً بمذهبهم ومقاومة أساليب القتل والتعذيب بالصبر.

إن الانتقال من دين إلى دين آخر لا يمكن أن يتم إلا عن قناعة وإيمان عميق بالدين الجديد.

لقد منع أهل الذمة حرية الاعتقاد وممارسة طقوسهم الدينية، وحفظت أماكن عبادتهم من كنائس وأديرة، ومثلاً كان الآذان يرفع من المآذن للإعلان بدخول وقت الصلاة، فقد كانت تضرب نواقيس الكنائس فيسمع أجراها حتى إن بعض المسلمين قد تذرمت منها، لأنها طفت على أصوات المؤذنين فتمنع سمعاً لهم، وهذا بعلم موافقة الوالي<sup>[٦٥]</sup>، الذي لا يتدخل لتوقيفها أو منعها لأنها مربطة بالناحية العقدية لأهل الذمة، وهذا يؤكد على الحرية الدينية التي قمنعوا بها في بلاد الشام.

إن حرية الاعتقاد لأهل الذمة التي منحت لهم من المسلمين تشهد بها المصادر التاريخية، ويشهد بها الكثير من المؤرخين الغربيين فيقول سيديو<sup>[٦٦]</sup> عن المسلمين أنهم "أبدوا من الإباء بالعهود ما أبدوا مبتعدين عن كل جور".

أما جرجي زيدان<sup>[٦٧]</sup> فيشهد بعدم تدخل المسلمين في شؤون أهل الذمة في كافة نواحي حياتهم، فيقول: "كان العرب إذا فتحوا بلداً أقرروا أهله على ما كانوا عليه من قبل، لا يتعرضون لهم في شيء من دينهم أو عاداتهم أو أحكامهم المدنية أو القضائية أو سائر أحوالهم".

<http://Archivebeta.Sakhrit.com>  
ولا يشذ عن هذا الرأي غوستاف لوبيون<sup>[٦٨]</sup> الذي يؤكد أن المسلمين عرفوا: "كيف يجتمعون عن حمل أحد بالقوة على ترك دينه، وعرفوا كيف يبعدون عن أعمال السيف فيمن لم يسلم، وأعلنوا في كل مكان أنهم يحترمون عقائد الشعوب وأعرافها وعاداتها مكتفين بأخذهم في مقابل حمايتها جزية زهيدة".

بينما نجد ساليفان<sup>[٦٩]</sup> يقول عن علاقة المسلمين بأهل الذمة من الناحية العقدية أنهم: "سمحوا لهؤلاً الرعايا بممارسة طقوسهم الدينية المحلية... وعلى عكس ما هو معروف لم يحاول المسلمون إجبار رعاياهم على اعتناق الإسلام".

كما يذكر لوثروب<sup>[٧٠]</sup> بأن الخليفة عمر رضي الله عنه "يرعى حرمة الأماكن المقدسة النصرانية أيام رعايته، وقد سار خلفاؤه من بعده على أثره، فلا ضيقوا على النصارى ولا نالوا بمساء طوائف الحجاج الوفايين كل عام إلى بيت المقدس من كل فج من أفجاج العالم الإسلامي".

هذه الشهادات وغيرها تؤكد بأن المسلمين منحوا أهل الذمةحرية العقدية في ممارسة طقوسهم

الدينية والمحافظة على أماكن عبادتهم مثل الكنائس والأديرة والمعابد من الهدم والمصادرة.

### الحرية السياسية :

عند الفتح الإسلامي لبلاد الشام أبقيت الخليفة الإسلامية الولاة الروم في المدن التي كانوا يحكمونها ، وذلك بعد عقد الصلح معهم ، وأبقيت النظم الإدارية المعهود بها دون تغيير ، فظل الولاة والموظفوون في مناصبهم.

فقد ظل صاحب بيت المقدس والياً عليها بعد انعقاد الصلح مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وحاول هذا الوالي عمل وليمة طعام لأمير المؤمنين ، لكنه رفض حتى لا يرهقه ويحمله ما لا طاقة له<sup>(٧١)</sup>.

وعند فتح الرها لم يتم عزل واليها الرومانى ميپطولس الذى عمل طعاماً كثيراً ودعا عباد بن غنم ومن شاء من المسلمين لتناوله ، لكنه اعتذر اقتداء بأمير المؤمنين عمر ، فصار الطريق محرجاً بين أصحابه وقادته ، فطلب من عباد أن يأمر أصحابه يتلبية دعوته ، فقال : " ما كنت بالذى أمرهم ولا أنهما هم<sup>(٧٢)</sup>".

فازداد أمير الرها حرجاً ، ورغا ظهرت عليه علامات الخوف حتى أن عباد طمأنه وقال له : " أيها الطريق إنما أنت تفعل بما ذلك خوفاً على أرضك ، وإنما يجب عليك أن تفعل هذا بن يأتيك بعدهنا ، فاما نحن نقدر وفيينا لك بالصلح فلا تخف مما ظلماً ، ولا أن تحملك ما لا تطبق"<sup>(٧٣)</sup> . وتحمل هذا الجواب حسن تعامل المسلمين مع أهل الذمة ووفائهم بالعهود وعدم نكثها مهما كانت الظروف ، وعدم تحمل أهل الذمة ما لا يطاقون ، وهذا منهج سار عليه جميع المسلمين .

وعلى الرغم من أن بلاد الشام قد صارت تابعة للخلافة الإسلامية إلا إنها لم تتدخل في شؤون أهل الذمة الداخلية ، فالولاية كانوا يعيثون من قبل الدولة الرومية ، ولا يحدث اعتراف من قبل المسلمين ، لأنهم يعتبرون هذا شأن داخلي خاص بأهل الذمة ، طالما وأمر دعوتهم قائمة.

فبعد وفاة بطريق شيزر الذي عقد صلح مع المسلمين ، أرسل هرقل امبراطور الروم بطريقاً على شيزر اسمه نكس ، وكان عاتياً جباراً ، وكان أول عمل قام به هو إلغاء الصلح مع المسلمين ، ثم أساء السيرة مع أهل شيزر بالاعتداء عليهم والاستيلاء على أموالهم ، ومصادرة ممتلكاتهم ، ولما

علم أبي عبيدة بالغاً (نكس) الصلح مع المسلمين ، أعد جيشاً لمقاتلته ، وقدر للMuslimين عدم الدخول في قتال معه لأن أهل شيزر ثاروا عليه وعلى أتباعه وقتلهم جميعاً ، ثم خرجوا إلى أبي عبيدة الذي كان معسكراً خارج المدينة وقالوا له : " أيها الأمير إنا قاتلنا بطريقنا في محبتكم ، فقال : يا أهل شيزر بِعُضَ اللَّهِ وَجْهُكُمْ وَأَدْرِرْ رَزْقَكُمْ ... " <sup>(٧٤)</sup>.

ونجد هنا أن المسلمين لم يتدخلوا في شتون أهل الذمة الداخلية مهما كان الصراع بينهم حاكماً ومحكماً وأنهم لم يتهيأوا للتحرك ضد والي شيزر الروماني إلا لكونه نقض صلحهم فقط وليس لقيامه بظلم أهالي المدينة الذين قاموا بهذه المهمة وتخلصوا من نكس وأتباعه بدون تحرير من المسلمين أو دعم مادي ومعنوي قُدِّم لهم . فكل ما قاموا به هو كراهيتهم بطريقهم الذي أساء السيرة فيه ، ومحبة في المسلمين لما لمسوه من الصدق والوفا ، عندهم .

وتكرر الحدث نفسه في بعلبك ، حيث عقد المسلمين صلحًا مع بطريقها الروماني ، وظلوا في معسركهم خارج المدينة ، ولكن التعامل بين المسلمين وسكان المدينة كان قائماً وخاصة في الناحية التجارية ، وما كسب تجار المدينة الأموال الطائلة من تجارتهم مع المسلمين ابتهلهم الطريق وفرض عليهم تسليم عشر أرباحهم ، ورغم استجابتهم لطلبه فقد رادات أطماعه وفرض عليهم تسليم ربع أموالهم ، فشاروا عليه وتم قتلهم مع أتباعه ، وبعد هذا الحادث طلب أهل بعلبك من المسلمين دخول مدینتهم ، لكنهم فضلوا التشاور مع أبي عبيدة بن الجراح الذي وافق على دخولهم بناء على طلب أهلها ، وهذا ليس مخالفًا للعهود معهم <sup>(٧٥)</sup>.

إن الدولة - أي دولة . عندما تستولي على بلاد تسعى بكل ما تستطيع إلى ربطها بفلكلها عن طريق تعين ولاة من قبلها ، وبواسطتهم تفرض القوانين والأعراف والتقاليد حتى تضمن ولائهم ، لكن الخلافة الإسلامية أبقيت الولاية والنظم السائدة في بلاد الشام كما هي دون تغيير ، لأن هدف المسلمين ليس سياسياً أو مالياً وإنما دينياً يقوم على الدعوة إلى الإسلام .

يقول ساليفان <sup>(٧٦)</sup> بأن المسلمين أبقو "النظم الحكومية" كما هي في البلاد التي فتحوها " ، كما يقول جرجي زيدان <sup>(٧٧)</sup> عن المنهج الذي سار عليه المسلمين : " كان العرب إذا فتحوا بلداً أقرروا أهله على ما كانوا عليه من قبل لا يتعرضون لهم في شيء " .

## احترام عادات وتقاليد أهل الذمة :

مع إن العهود التي منحها المسلمون لأهل الذمة لا تتضمن بندًا صريحةً يلزم المسلمين باحترام عادات وتقاليد أهل الذمة من سكان بلاد الشام إلا أن حرس الولاية على الإيفاء. بتلك العهود جعلهم يعدون تلك الأمور من بين الأسباب التي يمكن أن يؤدي الاختلاف فيها إلى نقض تلك العهود وبالتالي اعتبروها من خصوصيات أهل الذمة التي ينبغي احترامها عند التعامل معهم، وما يذكر أنه لما قدم الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلاد الشام استقبله جموع من أهل الذمة بالسيوف والريحان ، فاستنكر الأمر وأمر بردهم ومنعهم ” فقال أبو عبيدة : يا أمير المؤمنين هذه سنة العجم أو كلمة نحوها وإنك إن قتعتهم منها يروا في ذلك نقضًا لعهدهم فقال عمر : دعوهم <sup>(٢٦)</sup> .

واستقبال هؤلاء الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالسيوف والريحان كان لعبة ترحبية تقوم بها فئة من أهل الشام تعرف بـ (المقلسين) بين أيدي الأمراء الذين يقدمون إلى بلادهم <sup>(٢٧)</sup> ، وبالتالي فعندما عرف الخليفة أنها من عاداتهم وتقاليدهم المقاربة فقد أقرها رغم كراهيته لها . ولم يستخدم سلطنته في إجبار أهل الذمة على تركها

## حماية ملكيات أهل الذمة:

كان لأهل الذمة ممتلكات مختلفة مالية وعينية كالبيوت والأراضي وما أن حماية تلك الملكيات حقاً من حقوق أهل الذمة فقد حفظها المسلمون لهم وسلتم من النهب والمصادرة بموجب النصوص الشرعية الإسلامية ووصايا الخلفاء والuhود التي عقدت معهم ..

في بالنسبة لبيوت أهل الذمة فقد كانت محظوظة على المسلمين دخولها إلا بإذن أصحابها ، فعندما عقد المسلمون صلحًا مع أهل الرها نادي عياض بن غنم في جنده : ” إلا إن أهل الرها في ذمتنا وعهدنا ، فلا تزدؤهم ، ولا تدخلوا عليهم في منازلهم إلا بإذن ... ” <sup>(٢٨-٢٩)</sup> .

ونجد في هذه الرواية أن الأوامر الجند المسلمين لم تقتصر على عدم دخول المسلمين البيوت إلا بإذن أصحابها ، وإنما عدم إذنهم في مدينتهم بشكل عام ، سواً كان ذلك بالجلوس في الطرقات ومراقبة المارة أم التصنّت على السكان في بيوتهم ومراقبتهم ، أو كشف عوراتهم ، وهذا يعني الحفاظ على حرية العيش لأهل الذمة .

ووُجِدَت بيوت خالية من سكانها أثنتان، الفتوحات تركتها أصحابها وفروا منها خوفاً من المسلمين ، وما قد يتعرضون له بحسب رأيهم ، ورغم هذا تجده المسلمين هنا لا يخلون لأنفسهم هذه البيوت الخالية من سكانها وما فيها من ممتلكات ، وإنما تركت حتى يعود أصحابها إليها<sup>(٨١)</sup> ، وصار لزاماً على المسلمين حمايتها من أي طامع أو معتمد ، وكان هنا هو تعامل المسلمين مع بيوت أهل الذمة في معظم بلاد الشام .

أما بيوت دمشق فستتوقف عندها قليلاً ، وتناول الخلاف بين المؤرخين حولها ، فنجد الطبراني<sup>(٨٢)</sup> يورد رواية عن سيف بن عمر التميمي دون إيراد بنود الصلح أو العهد ، لكنه يذكر بأن الصلح مع أهل دمشق " كان على المقادمة ، الدينار والعقار " وأخذ بهذه الرواية العديد من المؤرخين<sup>(٨٣)</sup> .

أما البلاذري<sup>(٨٤)</sup> فقد أورد رواية انفرد بها ، تضمنت العهد الذي أعطاه خالد بن الوليد رضي الله عنه لأهل دمشق " بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما أعطي خالد بن الوليد أهل دمشق إذا دخلها وأعطتهم أماناً على أنفسهم ، وأموالهم ، وكتاباتهم ، وسور مدینتهم لا يهدم ، ولا يسكن شيء من دورهم ، لهم بذلك عهدهم وذمة رسولة صلى الله عليه وسلم ، والخلفاء والمؤمنين ، لا يعرض لهم إلا بخیر إذا أعطوا الجزية " ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إنما تجده ينفي مسألة المناصفة المذكورة وتقلل ذلك في قوله : " وزعم الهيثم بن عدي أن أهل دمشق صولحوا على أنصاف منازلهم وكتاباتهم ، وقال محمد بن سعد قال أبو عبد الله الواقدي : قرأت كتاب خالد بن الوليد لأهل دمشق فلم أرقبه أنصاف المنازل والكتابات ، وقد روى ذلك ولا أدرى من أين جاء به من رواة ، ولكن دمشق لما فتحت لحق بشر كثير من أهلها بهرقل وهو باتفاقية ، فكثرت فضول منازلها فنزلها المسلمون " <sup>(٨٥)</sup> .

وأمام هذا التباين بين ما ورد عند المؤرخين حول هذا الأمر ، فإننا ننيل إلى ما ذكره البلاذري لاعتبارات عدة هي :

- إن هذا العهد لا يختلف عن العهود التي منحت لأهل الذمة في مدن الشام كافة .
- لماذا يتم تقسيم دور أهل دمشق دون غيرهم من أهل الذمة في مدن الشام ؟ وما هو الجرم الذي قاموا به حتى يتم تقسيم أموالهم ودورهم ؟

- إذا أقر أهل الذمة بالجزية وسلمت لل المسلمين بعد الفتح ، صار لهم حقوق كما نص العهد وبحسب الشرع بأن أهل الذمة الذين يعطون الجزية " لم يؤخذ منهم شيء من ثمارهم ولا تجاراتهم ولا زروعهم " <sup>(٨٦)</sup> فكيف لل المسلمين أن ينتهكوا العهود ويقاسموا أهل الذمة في دمشق أموالهم وبيوتهم ، وهذا يُعد مخالفة للشرع الإسلامي ولأهداف الفتوحات .

- إن كتب الفتوح لم تشر إلى المناصفة <sup>(٨٧)</sup> .

ويبدو أنه حدث خلط بين الرواية حول هذا الأمر ، فالبيبوب التي نزل فيها المسلمين كانت خالية من سكانها كما ذكرنا سابقاً ، ولو كانت عامرة بأصحابها لما نزلها المسلمين على الإطلاق ، فلم تذكر المصادر التاريخية بأن المسلمين أخرجوا أصحاب تلك البيوبيوت عنها بالقوة ، وقت مصادرتها ، ولو حدث مثل هذا الذكرت ذلك .

وبالنسبة لحمص فقد أورد الطبرى <sup>(٨٨)</sup> أيضاً أن المسلمين صالحوا أهل حمص " على انصاف دورهم ، وعلى أن يترك المسلمين أموال الروم وبنائهم لا ينزلونه عليهم ، فتركته لهم " . ونجده أن هذا تكرار لما ذكره عن صلح دمشق ، والشيء الجديد فيما أورده عدم المناصفة في أموالهم ، وترك أموال الروم وبيوتهم لأهل حمص .

ونحن لا نغيل إلى ما أورده الطبرى لأنه يتناقض مع ما ورد في بقية المصادر <sup>(٨٩)</sup> ومنها فتوح البلدان <sup>(٩٠)</sup> ، الذي ذكر أن أبي عبيدة عندما صالح أهل حمص " أمنهم على أنفسهم وأموالهم وسور مدینتهم وكنائسهم ، واستثنى عليهم ربع كنيسة بوحنا للمسجد " . أما الأزدي <sup>(٩١)</sup> فذكر أن أبي عبيدة كتب لهم " كتاباً بالأمان على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم ... " .

إن عهود الصلح التي عقدتها المسلمين مع أهالي مدن الشام لا اختلاف بينها من حيث المضمون والذي منه الأمان لبيوتهم وعدم نزولها ومصادرتها ، وإن اختلف مانحها .

وفي بعض الأحيان ولظروف خاصة تستدعي ذلك يضطر المسلمين إلى إخلاء السكان من دورهم إذا اقتضى الأمر مثلاً حدث مع سكان مدينة عرب سوس ، والسبب الذي جعل عمير بن سعد يقوم بهذا العمل أنها كانت عبارة عن مركز تجسس للروم على المسلمين مما ألحق الأذى بهم ، وقبل قيام عمير بذلك استأذن الخليفة : " يا أمير المؤمنين بيننا وبين عدونا مدينة يقال لها عرب سوس يطلع عدونا على عوراتنا ويغفلون ويفعلون ، فقال عمر : خيرهم بين أن ينتقلوا من مدینتهم وتعظيمهم مكان كل شاه شاتين ، ومكان كل بقرة بقرتين ، ومكان كل شيء شيئاً ، فإن فعلوا فاعظهم ذلك ، وإن أبو فانيد إليهم على سواه ثم اجلهم سنة " <sup>(٩٢)</sup> .

ولما عرض عمير أمير الخليفة على سكان عرب سوس رفضوا ، فاضطر إلى إخراجهم بالقوة وصاحب إخراجهم حدوث أضرار في دورهم ، فوصلت الأخبار إلى أمير المؤمنين قلمي سامحة وضربه بالدرة<sup>(١٣)</sup> . وما قام به عمير شيء طبعي أن يصاحب عمله ضرر سوا ، للسكان أو البيوت نتيجة لرفضهم ، ومع ذلك لم يغفر له الخليفة للأذى الذي لحق بأهل الذمة ، وهذا يمثل قمة الأخلاق في التعامل والمحافظة على شعور أهل الذمة.

والإجلاء لم يكن دائماً وإنما كان مؤقتاً ومحدداً بدة زمنية ( مدة عام ) ، ثم يسمح لهم بالعودة ، ولم يذكر بأن المسلمين قد نزلوا هذه البيوت خلال مدة الإجلاء ، وإنما ظلت خالية ، وربما كلف من المسلمين من يحرسها حتى عودة أصحابها .

وقد كفلت العهود أيضاً حماية أراضي أهل الذمة فلا يجوز الاستيلاء عليها أو مصادرتها أو الاعتداء عليها ، وأولاًها الخليفة جل اهتمامهم من خلال المتابعة لما يجري في بلاد الشام ، وقد ذكرنا سابقاً رسالة أبي بكر الصديق رضي الله عنه لأبي عبيدة بن الجراح يطلب منه منع أي فساد قد يلحق بأراضي الدارين ، وبعلمه أن أهلها أحقر بزراحتها ، وأنه بعث أيضاً برسالة إلى الدارين يطمئنهم على أراضيهم بمنع المفسدين عنها .

ولم يكتف المسلمين بذلك بل الجدالهم يحافظون على أشجارها من الاعتداء عليها . فعندما كان أبو عبيدة بن الجراح في شيزر كانت عبيدة المسلمين تأتي بالأخطاب من أشجار الزيتون والرمان وغيرها من الأشجار ، فلما علم أنكر عليهم ذلك وقال : " ما هذا الفساد ، فقالوا : أيها الأمير إن الأخطاب متباude منه ، وهذه الأشجار قربة ، فقال الأمير أبو عبيدة : عزوة مني على كل حر وعبد قطع شجرة لها طعم وثمار لأجازيه ولأنكلي به ، فلما سمع العبيدة ذلك النكال جعلوا يأتون بالأخطاب من أقصى الديار<sup>(١٤)</sup> .

ومثال آخر يزيد ذلك تلمسه فيما ذكر عن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه . فأثناء وجوده في الجابية جاء إليه رجل من أهل الذمة يشكرو إليه قيام بعض المسلمين بالتعريض لعنده ، فسارع الخليفة عندها إلى مزرعة ذلك الذمي ولما تأكد بنفسه من ذلك الأمر بعد رؤيته أحد المسلمين يحمل عنباً أمر " لصاحب الكرم بقيمة عنبه<sup>(١٥)</sup> .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن الخليفة " تبرأ إلى أهل الذمة من معرة الجيش "<sup>(١٦)</sup> واستخدام الخليفة كلمة معرة يعني أنه نظر إلى ذلك الفعل أنه من الأفعال المستحبة والمكرورة لدى المسلمين لأن ذلك هو مدلول تلك الكلمة كما يذكر ابن منظور<sup>(١٧)</sup> .

والأمثلة السابقة توضح دور الجانب الرسمي في المحافظة على أراضي أهل الذمة وما تحويه منأشجار وثمار ، أما على المستوى الشخصي فيتضح ذلك فيما قام به أبو الدرداء رضي الله عنه حيث كان ينزل في قرية لأهل الذمة ولا يزيد أثناه جلوسه فيها عن شرب مائهم والاستظلال بأشجارهم وعندما ترعى دابته في كلامهم كان يعطيهم مالاً مقابل ذلك<sup>١٩٨١</sup> .

وما يذكر أيضاً أن أبي هريرة قال لرجل يزيد الغزو : " لا تطأ حرفًا وتطلع شرقاً إلا بإذن إمامك، وإياك والخلة ... من أموال أهل الذمة ثم تقول : أنا غازٌ .. ثم لقي الرجل ابن عباس، فقال له مثل ذلك<sup>١٩٨٢</sup> .

وهنا نلاحظ إلتزام المسلمين على المستويين الرسمي والفردي لحماية أراضي أهل الذمة واحترام ملكيتهم لها بما تحويه من ثمار وكلاه ، وأن العلماء كان لهم دور كبير في التزام بقية المسلمين بذلك الأمور وأن الأمر لم يقتصر على ما ورد في العهود فقط .

ومثلاً كانت هناك أراضٍ مملوكة لأهل الذمة ، كانت هناك أراضٍ غير مملوكة من قبلهم أو غيرهم ، وأيضاً كانت توجد أراضٍ مملوكة إلى الروم قادة وأفراداً ، وأثناه الفتوحات الإسلامية تركوها فصارت ملكيتها للMuslimين <sup>تم توزيعها على المسلمين لبناء مساكن لهم ،</sup> بعد تخطيطها وتقسيمتها فيما بينهم ، كما حدث في حمص<sup>١٩٨٣</sup> .

وبالنسبة للأراضي التي كانت تعود ملكيتها للدولة الرومانية فقد كان لها وضع خاص ، حيث تم إقطاعها للجنود المسلمين على سبيل المتفعة ، وليس على سبيل التملك ، والسبب الذي جعل القيادة في بلاد الشام تتجه نحو هذا أن القوات الرومانية كانت تُغير على سواحل بلاد الشام من تلك المناطق ، فاضطر المسلمين إلى مهاجمتها ، وعندما فر الروم منها تم إقطاعها للMuslimين وذلك أواخر خلافة عمر وببداية خلافة عثمان رضي الله عنهم<sup>١٩٨٤</sup> .

والإقطاع (من أقطع ) يعني إعطاء المسلمين أراضٍ غير مملوكة لأهل الذمة ، وقد يقول البعض أن هذا مخالف للعهود ، وحتى لا يتسبس الأمر نحب أن نوضح أمرين حتى تتضح الصورة عن أراضي بلاد الشام :

الأول : أن الأراضي التي فُتحت عنوة هي ملك المسلمين الفاتحين ، يتم تقسيمتها بينهم ، ولكن هذا لم يتم لأن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه رفض تقسيمتها ، لأنه كان يرى أن ذلك يؤدي إلى

حرمان من يأتي بعدهم من المسلمين حيث بعث برسالة إلى سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه الذي طالبه المسلمين بتقسيم الغنائم ومنها الأراضي عند فتح العراق : " .. ما أجلب الناس عليك من كراع أو مال فاقسمه بين من حضر من المسلمين ، واترك الأرضين والأنهار لعمال ليكون ذلك في أعطيات المسلمين ، فإنك إن قسمتها فيمن حضر لم يكن من يجيء بعدهم شيء " <sup>(١٠٣)</sup> .

الثاني : إن الأراضي التي فتحت صلحاً تكون لأهلها وللمسلمين الخراج فقط <sup>(١٠٤)</sup> .

### حرية التجارة والكسب :

ومن الحقوق التي كانت لأهل الذمة والتي تتعار بها في عهد حكم المسلمين حرية التجارة والكسب مهما بلغت ثرواتهم فلا يتم التعرض لتجارتهم سواء تلك التي مع المسلمين أو تلك التي تخصُّهم في نوعها والتجارة فيما بينهم .

فسبق وذكرنا أن أهل بعلبك ربحوا أموالاً كثيرة من البيع والشراء مع المسلمين ، فلم يتدخل المسلمون في شؤونهم بعد ربحهم تلك الأموال أو أظهروا الرغبة في المقاومة ، لأن ذلك رزقهم لا يجوز مشاركتهم فيه طالما وهم متزمعون بتأدية الواجبات المالية التي عليهم <sup>(١٠٤)</sup> .

وهو ما افتقدوا وجوده لدى حاكم المدينة الروماني المسيحي الذي سعى إلى مقاسمهم تلك الأرباح مما جعلهم يشرون عليه ، ويقومون بقتله مع جنده <sup>(١٠٥)</sup> .

وما يدرج أيضاً ضمن حرية التجارة لأهل الذمة بعد الفتح حرية بيع وشراء الخمور ، رغم أنها تُعد من المحرمات عند المسلمين ، فقد وجدت محلات تجارية لبيع الخمور لأهل الذمة .

وما يذكر عن ذلك أن عبادة بن الصامت رضي الله عنه ثقب قطارة تحمل خمراً لأحد تجار أهل الذمة ، ولما علم والي الشام معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه بذلك شكاه إلى الصحابي الجليل أبي هريرة وطلب منه أن يمنع عبادة من تكرار ذلك الفعل لأنه : " يغدو إلى السوق فيفسد على أهل الذمة متاجرهم " <sup>(١٠٦)</sup> .

ويفهم من هذه الرواية أن أمير الشام رأى بحكم ولايته جواز متابعة أهل الذمة للخمور فيما بينهم لإدراكه في الغالب أنها من خصوصياتهم وتدخل في حرياتهم الشخصية من دون أن يعني ذلك علاقة الأمر بتوجيهات أو وصايا الخليفة عثمان رضي الله عنه .

## حرية التقاضي والعدل :

لم يتدخل المسلمون في شؤون أهل الذمة فيما يخص المنازعات بينهم ، احتراماً لخصوصياتهم الدينية المرتبطة بذلك الأمر وتركوا لهم حرية القرار ، كما التزموا بإنفاذ العدل في الحالات التي يكون فيها النزاع بين مسلم وذمي . ففيما يخص حرية التقاضي يذكر ابن أعشن<sup>(١-٧)</sup> بأن امرأة نصرانية اختلقت مع ابن عمها فاحتكموا إلى عياض بن غنم في شيء ، كان بينهما فقضة عياض على المرأة بالحق . ويبعد أنها قبلت حكمه ولم يذكر المصدر خلاف ذلك مما يرجح أنها قبلت حكمه ولم ت تعرض عليه لأنه أحق الحق وأبطل الباطل وهذا يؤكد على عدم المسلمين في أحکامهم ، ولو لم يكونوا كذلك لما احتكما إليهم وكان بإمكانهما أن يذهبوا إلى كبار أهل ملتهم للتقاضي أمامهم .

أما فيما يخص التزامهم العدل عندما يكون النزاع بين مسلم وذمي فتتمثل أولى شواهد ذلك في شكوى تقدم بها رجل يهودي لأمير المؤمنين عمر رضي الله عنه عندما قدم الشام ضد أحد المسلمين فقال : " يا أمير المؤمنين إن رجلاً من المسلمين صنع بي ما ترى . وهو مشحوج مضروب . فغضب عمر غضباً شديداً ثم قال لصهيب : انطلق فانظر من صاحبه ، فأتنى به ، قال : فانطلقت صهيب فإذا هو عوف بن مالك الأشعبي رضي الله عنه Argib:مالك ولهذا ؟ قال : يا أمير المؤمنين رأيت هذا يسوق بامرأة مسلمة على حمار فنخس بها لتصرّع ، فلم تصرّع فدفعها فصرعت . فغشّها . أو أكبّ عليها ، قال : أتنى بالمرأة فلتصدق ما قلت ، فأتتها عوف بن مالك ، فقال أبوها وزوجها : ما أردت إلى صاحبتنا ؟ قد فضحتنا ، فقالت : والله لأذهبن معه ، فقال أبوها وزوجها : نحن نذهب فنبلغ عنك ، فأتيها عمر فأخبراه بمثل قول عوف فامر باليهودي وصلب ، وقال : ما على هذا صالحناكم " <sup>(١-٨)</sup> .

لقد غضب أمير المؤمنين من الصحايب عوف بن مالك لما رأى ما وقع لليهودي ، ومثل هذا الغضب مطلوب عندما يرى الظلم يقع على إنسان ، فأراد إنصافه من اعتدى عليه مهما كانت مكانته لأنّه مسؤول عن إقامة العدل ، وما اتضحت الحقيقة أمر الخليفة بقتل اليهودي وصلبه لأنّه انتهك حرمة المرأة المسلمة ، وهذا مخالف لما صولحوا عليه .

وماذا لو ارتكب عوف عمله هذا ظلماً وعدواناً ، هل يمكن لأمير المؤمنين أن يسامحه ويتجاوزه عن جرمته ؟ وللإجابة نقول : لا ، لأنّه في هذه الحالة يُعد ظالماً ومخالفاً لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم في عدم إقامة العدل بين الناس .

وعندما ثبت القرآن على مخالفته أي إنسان يجب القصاص منه بحسب جرمه وإن كان صاحبها مثل عيادة بن الصامت رضي الله عنه الذي " دعا نبطاً يمسك له دابته عند بيت المقدس ، فأبى فضربه فشجه ، فاستعدى عليه عمر بن الخطاب ، فقال له : ما دعاك إلى ما صنعت بهذا ؟ فقال : يا أمير المؤمنين أمرتني أن يمسك دابتي فأبى ، وأنا رجل في حدة فضريته ، فقال : اجلس للقصاص ، فقال زيد بن ثابت : أتقييد عبدك من أخيك ؟ فترك عمر القود وقضى عليه بالدية " (١١٠) .

على الرغم من مكانة عبادة إلا أن الخليفة لم يتركه بدون عقاب إحقاقاً للحق وإنصافاً للظلوم .

ومثلاً وجد من المسلمين من تكون طباعهم حادة تؤذى الناس بغير حق ، فقد وجد منهم من يحرض على عدم إيمان أهل الذمة حتى بالكلمة ، حفاظاً على مشاعرهم ، والرفق بهم والذين معهم ، فقد رفض عمير بن سعد أن يجدد له العهد بولاية حمص ، وكان رده لعمر رضي الله عنه : " إن ذلك شيء لا أعمله لك ولا لأحد بعدك ، والله ما سلست بل لم أسلم ، لقد قلت لنصراني أخراك الله ، فهذا ما عرضتني له يا عمر " (١١١) .

لقد عدَ عمير كلمة أخراك الله للنصراني ب بشارة جريمة ارتكبها ، وأراد أن يمحى آثارها بعدم الموافقة على تجديد ولايته ، وهذا يدل على المستوى الأخلاقي الرفيع في المحافظة على شعور رعاياهم ، وإذا كان الإحساس بالذنب من كلمة فهل من العقول أن يعتقدى على حقوق أهل الذمة في ظل أمثال هؤلاء الولاة .

ولم يقتصر الأمر على الخلفاء والولاة في إقامة العدل بين رعاياهم من أهل الذمة ، بل شاركهم العلماء ، لأن رفع الظلم مستولية الجميع ، فقد مرّ قس فلعله بعض المسلمين ، فسمع أبو الدرداء ، فقال : " من هذا الذي لعنتم أنا ؟ فقالوا قس مرّ بنا فأعجبنا سنته ، قال : فلا تفعلوا ، فإنه لا ينبغي للغان أن يكون عند الله صديقاً " (١١٢) .

وإذا وجد من يجهل بما أمر الله به ، فقد وجد من يردهم إلى الصواب ، لأن الإسلام يأمرهم بهذا وينبغى العمل به وعدم مخالفته .

ومن عدل المسلمين لرعاياهم من أهل الذمة احترام رغباتهم الشخصية كونها من حقوقهم التي

يجب أن تCHAN وتحافظ عليها ، فقد رأى عياض بن غنم في الرها امرأة نصرانية تتمتع بالحسن والجمال ، فلم يعط لنفسه الحق في التعرض لها بل عرض عليها الزواج ، فوافقت بشرط الاحتفاظ بيديها ، فأعرض عنها وتركها ، وهذا السلوك الحسن جعل تلك المرأة تحبه وتوده ، حتى أنها رفضت من تقدم لخطبتها بعده ، وظلت توده حتى أنها كانت تصنع له الطعام وترسله إليه ، فبقيا منها وبأدلاها نفس الود حتى أنه وهب لها حاربة لتكون خادمة لها<sup>(١١٢)</sup> .

ومن عدل المسلمين ووفائهم وأمانتهم في الإيفاء بالعهود أن جعلت موقف سكان بلاد الشام يتغيرون في موقفهم من العدا ، والخذل المفرط ضد المسلمين إلى إظهار المودة لهم وإبداؤها استعدادهم مشاركتهم حرب الروم ، فتجد أن أهل حصن قبل دخول المسلمين إليها يحملون في قلوبهم الخقد والكره الشديد لهم ، لدرجة أنهم هموا برمي الرسول الذي يحمل إليهم رسالة أبو عبيدة بالسهام والحجارة وهو نصراني على دينهم<sup>١١٣</sup> ، فما الذي جعلهم يتغيرون بهذه الصورة ويسيرون قليلاً واحداً مع المسلمين، ومثلما كانوا متخصصين لقتال المسلمين ، صاروا ينفس الحماسة والشدة مدافعين عنهم ويعملون معهم ، أليس العدل والأمن وصون ممتلكاتهم والحرية التي وجدوها مع الإسلام والمسلمين وافتقدوها مع أئنا ، جددتهم وعقيدتهم .

ولذلك تحمل أهل الذمة لواء المعاشرة ضد الروم ، فقد تعاهد أهل حمص بعد انسحاب المسلمين منها على مقاتلة جيش هرقل إذا حاول اقتحام المدينة ، وأقسم اليهود بأن لا يدخل الروم المدينة " والتوراة لا يدخل عامل هرقل مدينة حمص إلا أن تغلب وبعده ، فأغلقوا الأبواب وحرسوها ، وكذلك فعل أهل المدن التي صرحت من النصارى واليهود <sup>(١١٤)</sup> .

والذى جعلهم يفعلون هذا ويقفون إلى جانب المسلمين ، الخوف من الرجوع إلى عهد الظلم والتعسف الرومى بعد أن عاشوا في جوٌّ يسوده العدل والحرية في عهد المسلمين .

نَذْعَةُ الْأَهْلَكَاتِ :

تحديثنا عن الحقوق (الحربيات) التي تقع بها أهل الذمة في بلاد الشام بعد الفتح ، ولابد أن نتعرف على الواجبات التي كانت عليهم فقد كان من الواجب عليهم الالتزام بواجبات مالية وغير مالية أما فيما يخص المالي فتتمثل في الآتي :

## الجزية :

هي موضوعة على رؤوس أهل الذمة ، وتحبّط على الرجال الأحرار العقلاً ، وتسقط الجزية عنهم بالإسلام<sup>(١١٥)</sup> . وأموال الجزية هي مقابل الحماية والدفاع عنهم<sup>(١١٦)</sup> .

وعندما لا يفي المسلمين بما تم في الصلح مع أهل الذمة ، مثل حمايتهم والدفاع عنهم تسقط الجزية عنهم ولا يجوز أخذها ، وطبق هذا المبدأ أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه الذي أمر سعيد بن كلثوم القرشي أن يرده على أهل الذمة في دمشق ما كان اجتبى منهم ، فرد عليهم ما كان أخذ منهم وقال لهم : " نحن على العهد الذي كان بيننا وبينكم ونحو معبدون لكمأماناً ومتمسون لكم ما كان صالحناكم عليه "<sup>(١١٧)</sup> .

ولم يقتصر الأمر على دمشق عندما انسحب المسلمون منها إلى اليرموك لمواجهة الروم ، بل أمر أبو عبيدة بن الجراح عند الانسحاب أيضاً من حمص لنفس السبب حبيب بن مسلمة التولي خراج حمص برد أموال أهل الذمة الذين كانوا قد صالحوا المسلمين : " أردد على القوم الذين كنا قد صالحناهم من أهل البلد ما كنا أخذنا منههم ، فإنه لا يتعين لنا إذا لم نعنفهم أن نأخذ منهم شيئاً " وقل لهم : " نحن على ما كنا عليه فيما بيننا وبينكم من الصلح ، لا نرجع عنه ، وإنما ردنا عليكم أموالكم أنا كرهنا أن تأخذ أموالكم ولا تغنم بالأخذكم "<sup>(١١٨)</sup> ، فدعى حبيب الناس ورد عليهم ما أخذ منهم من مال وأخربهم بما قاله أبو عبيدة .

وأمام الوفاء عند المسلمين في المحافظة على عهودهم ، ونتيجة لهذا الموقف النبيل والأخلاق الفاضلة ، كان رد فعل أهل حمص أن قابلوا الإحسان بالإحسان والوفاء ، فقالوا للMuslimين : " ردكم الله إلينا ولعن الله الذين كانوا يغلبونا من الروم ، ولكن والله لو كانوا هم ما ردوا علينا ، لا بل غصبونا وأخذنا مع هذا ما قدرنا عليه من أموالنا "<sup>(١١٩)</sup> . وفي رواية أخرى قالوا : " لولا ياتكم وعدلكم أح恨 إلينا مما كنا فيه من الظلم والغشم "<sup>(١٢٠)</sup> .

وأختلف الفقهاء في قدر الجزية فكان يؤخذ في البداية على كل رجل من أهل الذمة ديناراً وجريباً<sup>(١٢١)</sup> ( من الخطة )<sup>(١٢٢)</sup> ، ثم وضعها عمر رضي الله عنه أربعة دنانير على أهل الذهب ، وأربعين درهماً على أهل الورق<sup>(١٢٣)</sup> ، وجعلهم طبقات ، لغنى الغني ، وإقلال المُقلَّ ، وتتوسط المتوسط<sup>(١٢٤)</sup> ، وتسلم الجزية آخر السنة ولا يجوز مطالبتهم بها قبل ذلك ، وفي حالة عدم القدرة على دفعها للMuslimين لا يجوز تعذيبهم ولا جسمهم ولا ضررهم على إيدانها<sup>(١٢٥)</sup> .

ويستثنى من دفع الجزية النساء والصبيان<sup>(١٦٦)</sup> ، وكذلك المسكين الذي يتصدق عليه ، والأعمى الذي لا حرفة له ولا عمل ، والفقير ، والمرهبون المساكين ، والشيخ الذي لا يستطيع العمل ، وكذلك المجنون<sup>(١٦٧)</sup> .

إن من عدالة الإسلام مراعاة ظروف أهل الذمة المادية ، فلم يجر المساكين والفقراً منهم على دفع الجزية ، واستثنى أيضاً النساء والصبيان والمجانين من دفعها . ومع ذلك تهتم الخلافة الإسلامية بهؤلاء وغيرهم إذا اقتضت الحاجة ذلك ، فعندما مر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوم مجذومين من النصارى في بلاد الشام " أمر أن يعطوا من الصدقات وأن يجري عليهم القوت"<sup>(١٦٨)</sup> .

قدمت لهم مساعدة عاجلة لتدبير معيشتهم ، إضافة إلى تقديم الأرزاق لهم طوال حياتهم وهذا يمثل قيمة العدل في تقديم ما يحتاجه رعايا الدولة من أهل الذمة ، فلم يكن هم المسلمين جمع الأموال دون مراعاة لظروف رعاياهم لأن الإسلام لا يأمر بذلك لأن الهدف هو الدعوة وليس الجباية .

#### الخراج :

<http://Archivebeta.Sakhrit.com>

هو ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تزودي عنها<sup>(١٦٩)</sup> .

#### وأراضي الخراج نوعان :

الأول : أراض فتحت عنوة فهي في المسلمين ، يؤدي أهلها الخراج إلى الدولة ( الإمام ) .

الثاني : أراض افتتحت صلحاً على خراج معلوم<sup>(١٧٠)</sup> .

أما الواجبات الأخرى غير المالية فتمثل في الآتي :

ألا يذكروا كتاب الله تعالى بطعن فيه ولا تحريف له ، وألا يذكروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بتكذيب له ولا ازدواء ، وألا يتعرضوا لدين الإسلام بذم له ولا قدح فيه ، وألا يزنوا بمسلمة ، وألا يفتنوا مسلماً عن دينه ولا يتعرضوا لماله ، وألا يعينوا العدو ومن يناصره على المسلمين<sup>(١٧١)</sup> وألا يجتمعوا على قتال المسلمين<sup>(١٧٢)</sup> .

ونخلص في نهاية البحث إلى الآتي :

أن الإسلام حفظ لأهل الذمة حقوقهم ، وبين طريقة التعامل معهم من خلال النصوص الشرعية، ووصايا الخلفاء لقادة الفتح في كيفية التعامل مع سكان بلاد الشام ، وتعامل المسلمين أثناء الفتوحات مع سكان بلاد الشام لم يخرج عن النصوص الشرعية ووصايا الخلفاء ، فكانت عهود الصلح التي عقدناها المسلمين معهم بمثابة تطبيق عملي لما ورد في تلك النصوص والوصايا ، وكان تعامل أهل الشام مع المسلمين حسن ، فقد وجد تعاون وثيق بين الجانبين مبني على الاحترام ، ففتحت الكثير من المدن أبوابها للMuslimين ، وأحسنت استقبالهم ، وبعد الفتح وجدت الألفة بين المسلمين وأهل الذمة ، لأن التعامل كان مبنياً على عقود صلح التزم فيها الطرفان ، وصار بموجتها لأهل الذمة حريات وحقوق يتمتعون بها مثل حرية الاعتقاد ، والحرية السياسية ، وحرية التجارة والكسب ، وحرية التقاضي والعدل ، وكانت عليهم واجبات مالية مثل الجزية والخراج وواجبات أخرى تجاه الإسلام والمسلمين .



## الهوامش

- الآية ، آية ١٧٠ .
- النور ، آية ٥٤ .
- البقرة ، آية ٢٥٦ .
- التحل ، آية ١٢٥ .
- التوبية ، آية ٢٩ .
- أبو داود ، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني ( ت ٢٧٥ هـ / ٨٨٨ م ) : السن ، ج ٣ ، ص ٤٣٧ ، باب الإعارة ، حديث رقم ٣٠٥٢ ، إعداد وتعليق / عزت عبد الدعاس ، ط ١ ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م ، دار الحديث ، حمص ، سوريا. انظر أيضاً القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ( ت ٢٧٢ هـ / ١٢٧٢ م ) : الجامع لأحكام القرآن ، ج ٨ ، ص ١١٥ ، صحيح أحمد عبد العليم البردوني ، ط ٢ ، ١٣٧٢ - ١٩٥٢ م.
- التحل ، آية ٩٠ .
- النساء ، آية ٥٨ .
- الازدي ، محمد بن عبد الله ( ت ٢٣١ هـ / ٨٤٥ م ) : فتح الشام ، ص ١٢ ، تحقيق عبد المنعم عبد الله عامر ، مؤسسة سجل العرب ، ١٩٧٠ م. انظر أيضاً: ابن أثيم الكوفي ، أبو محمد أحمد ( ت ٣١٤ هـ / ٩٢٦ م ) : كتاب الفتوح ، ج ١ ، ص ٨٢ ، تحقيق علي شيري ، ط ١١٤١١ هـ / ١٩٩١ م ، دار الأضواء ، بيروت.
- البقرة ، آية ٣٠ .
- الطبرى ، محمد بن جرير ( ت ٣١٠ هـ / ٩٢٢ م ) : جامع البيان في تأويل القرآن المسمى تفسير الطبرى ، ج ١ ، ص ٢٣٧ ، ط ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت. لبنان.
- ابن عساكر ، أبو القاسم علي بن هبة الله الحسن ( ت ٥٧١ هـ / ١١٧٥ م ) : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١١ ، ص ٦٦ ، تحقيق محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامه العمروى ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م ، دار الفكر ، بيروت. لبنان.
- اسم القرية التي فيها قبر إبراهيم الخليل عليه السلام بيت المقدس [ ياقوت الحموي ، ياقوت بن عبد الله ( ت ٦٢٦ هـ / ١٢٢٨ م ) : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٢١٢ ، دار صادر ، بيروت ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م ].

- ١٤- من قرى بيت المقدس ياقوت الحموي : معجم البلدان ، ج ٤ ، ص ١٨ .
- ١٥- ابن عساكر : تاريخ دمشق، ج ١١، ص ٦٦ .
- ١٦- ابن الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ( ت ٥٩٧هـ / ١٢٠٤ م ) : سيرة ومناقب عمر بن الخطاب، ص ٦٧ ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، ط ١، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م ، دار التقوى، شبرا الخيمة، منشية الحرية، القاهرة.
- ١٧- القرشي، يحيى بن آدم ( ت ٢٠٣هـ / ٨١٨م ) : المزاج، ص ٤٦٤ ، صحيح أحمد محمد شاكر ، دار الحداثة، بيروت، لبنان.
- ١٨- الطبرى: تاريخ الأمم والملوك المعروف بتاريخ الطبرى، ج ٥، ص ٢٤٤ ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- ١٩- الأذري: فتوح الشام، ص ٨٢. خليفة بن خياط ( ت ٢٤٠هـ / ٨٥٤م ) : تاريخ خليفة بن خياط، ص ١١٩ ، تحقيق د. أكرم ضبا، العمري، ط ٢، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ، دار طيبة، الرياض. البلاذري، أبو العباس أحمد بن يعيي بن جابر ( ت ٢٩٠هـ / ٩٠٣م ) : فتوح البلدان، ص ١٥٥ ، تحقيق عبد الله أثيس الطباع وعمر أثيس الطباع، مؤسسة المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد ( ت ٦٣٢هـ / ١٢٢٢م ) : الكامل في التاريخ، ج ٢، ص ٢٦٥ ، تحقيق أبو الفداء عبد الله القاضى، ط ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٠- الطبرى: تاريخ الطبرى، ج ٤، ص ٤٣٧ .
- ٢١- البلاذري: فتوح البلدان، ص ١٧٧. انظر أيضاً: ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، ج ٨، ص ١٣٥ .
- ٢٢- البلاذري: فتوح البلدان، ص ١٨٨ .
- ٢٣- ابن أثيم: كتاب الفتوح، ج ١، ص ١٣٦ .
- ٢٤- مدينة كبيرة من أعمال حمص ياقوت الحموي : معجم البلدان ، ج ٥ ، ص ١٥٦ .
- ٢٥- ولاية بين حلب وأنطاكية ياقوت الحموي : معجم البلدان ، ج ٤ ، ص ١٦٥ .
- ٢٦- مدينة بينها وبين حلب مرحلة من جهة حمص بقرب العاصم ياقوت الحموي : معجم البلدان ، ج ٤ ، ص ٤٠ .
- ٢٧- بلدة بين المعرة ومدينة حلب ياقوت الحموي : معجم البلدان ، ج ٤ ، ص ٤٧ .
- ٢٨- الواقدي: فتوح الشام، ج ١، ص ٧١ - ٧٢ .
- ٢٩- الواقدي، محمد بن عمر ( ت ٢٠٧هـ / ٨٢٢م ) : فتوح الشام، ج ١، ص ٩٣، ط ٤، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٦م، شركة ومكتبة مصطفى اليابى الحلبي وأولاده بعصر.

- ٣٠-المصدر نفسه ، ج ١، ص ١٠٥.
- ٣١-المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٩٣.
- ٣٢-المصدر نفسه والصفحة .
- ٣٣-الواقدي: فتح الشام ، ج ١، ص ٩٣-٩٤.
- ٣٤-المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٧٤.
- ٣٥-المصدر نفسه ، ج ١، ص ٧١.
- ٣٦-الواقدي : فتح الشام ، ج ١، ص ١٥.
- ٣٧-المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٥.
- ٣٨-المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٧٥.
- ٣٩-الازدي: فتح الشام ، ص ١٧٥.
- ٤٠-قلعة تشتمل على كثرة بالشام قرب المعرة بينها وبين حماه يوم ياقوت الحموي : معجم البلدان ، ج ٣ ، ص ٢٨٣ .
- ٤١-الواقدي: فتح الشام، ج ١، ص ١٧٣.
- ٤٢-المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٧٣.
- ٤٣-البلاذري: فتح البلدان، ص ١٧٨.
- ٤٤-الواقدي: فتح الشام، ج ١ ، ص ٩٥.
- ٤٥-البلاذري: فتح البلدان، ص ١٨٧.
- ٤٦-المصدر نفسه ، ص ١٨٧.
- ٤٧-الواقدي: فتح الشام، ج ١ ، ص ١٦٨.
- ٤٨-المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٦٨.
- ٤٩-ابن أعشن: كتاب الفتوح، ج ١، ص ١٩٩.
- ٥٠-غوستاف لوبيون: حضارة العرب، ص ١٤١ ، نقله إلى العربية عادل زعبيتر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٥١-البقرة آية ٢٥٦ .



<http://Archivebeta.Sakhaft.com>

- ٥٤-الشمام : الشمام على الحيل يكون أبغض ، فإذا بيس أبيض ابغضاً شديداً فشه الشيب به [ ابن منظور ، محمد بن مكرم ( ت ٧١١ هـ / ١٣١١ م ) : لسان العرب ، ج ١ ، ص ٣٦١ ، مادة نقم ، قدم له الشيخ / عبد الله العلالي ، إعداد وتصانيف / يوسف المياط ، دار لسان العرب ، بيروت ].
- ٥٣-ابن عساكر: تاريخ دمشق، جه، ص ٣٨٩.
- ٥٤-البلاذري: فتح البلدان، ص ١٨٥.
- ٥٥-الواقدي: فتح الشام، ج ١، ص ٩٩.
- ٥٦-المصدر نفسه والصفحة .
- ٥٧-البلاذري: فتح البلدان، ص ٢٠٧.
- ٥٨-البلاذري: فتح البلدان، ص ١٧٧. الطبرى: تاريخ الطبرى، ج ٤، ص ٤٣٧. ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج ٢، ص ١٣٥ - ١٣٦.
- ٥٩-الواقدي: فتح الشام، ج ١، ص ٩٩.
- ٦٠-الحاضر في الأصل خلاف البداي والحاضر الحى العظيم ياقوت : جم البلدان ، ج ٢ ، ص ٢٠٦.
- ٦١-البلاذري: فتح البلدان، ص ١٩٧.
- ٦٢-المصدر نفسه، ص ١٩٧.
- ٦٣-الواقدي: فتح الشام، ج ١، ص ١٩٠.
- ٦٤-لوروب ستورارد: حاضر العالم الإسلامي، ص ٨، نقله إلى العربية / عجاج توبيهض ، ط ٣، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م، دار الفكر، فيليب حتى وأخرون: تاريخ العربي المطلول، ج ١، ص ٢٠٦، ط ٤ / ١٩٦٥ م، دار الكشاف، بيروت.
- ٦٥-ابن عساكر: تاريخ دمشق، ص ٢٦ ، ص ٢٨.
- ٦٦-ل.أ. سيدبور: تاريخ العرب العام، ص ١١٦، نقله إلى العربية عادل زعبيتر، ط ٢ / ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٦٧-جرجي زيدان: تاريخ التمدن العربي، ج ١، ص ٨١، دار الهلال، القاهرة، ١٩٥٨ م.
- ٦٨-حضارة العرب، ص ١٣٤.
- ٦٩-ريشارد.أ. ساليفان: ورثة الإمبراطورية الرومانية، ص ٧٣، ترجمة د جوزيف نسيم، ط ١٩٨٥ م، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.



- ٧٠-لوثروب: حاضر العالم الإسلامي، ج١، ص ١٣ - ١٤. وانظر أيضاً، لوبون: حضارة العرب، ص ١٣٥.
- ٧١-ابن أعلم : كتاب الفتوح ، ج ١ ، ص ٢٥٣ .
- ٧٢-المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٥٣ - ٢٥٢ .
- ٧٣-ابن أعلم : كتاب الفتوح ، ج ١ ، ص ٢٥٣ .
- ٧٤-الواقدي : فتوح الشام ، ج ١ ، ص ٩٩ - ١٠٠ .
- ٧٥-المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٩٣ - ٩٤ .
- ٧٦-ورثة الإمبراطورية الرومانية ، ص ٧٣ .
- ٧٧-تاريخ العهدن الإسلامي ، ج ١ ، ص ٨١ .
- ٧٨-ابن سلام ، أبو عبد القاسم ( ت ٢٤٤ هـ / ٨٣٨ م ) : الأموال ، ص ٧٢ ، تحقيق مؤسسة ناصر للثقافة، ط ١ / ١٩٨١ م ، بيروت . لبنان .
- ٧٩-المصدر نفسه والصفحة .
- ٨٠-ابن أعلم : كتاب الفتوح ، ج ١ ، ص ٢٥٣ .
- ٨١-الطبرى : تاريخ الطبرى ، ج ٤ ، ص ٢٩٠. ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج ٢، ص ١٢٦ . ابن الأثير : الكامل ، ج ٢ ، ص ٢٨١ . الذهبي . محمد بن أحمد ( ت ١٣٧٤ هـ / ٩٧٤٨ م ) : سير أعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٤٢٦ ، تحقيق / شعيب الارناؤوط ، ط ٣٤٥ - ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- ٨٢-تاريخ الطبرى ، ج ٤ ، ص ٢٦٠ .
- ٨٣-ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج ٢٠ ، ص ١٢٦ . ابن الأثير : الكامل ، ج ٢ ، ص ٢٨١ . الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ج ١ ، ص ٢٢ . ابن كثير . إسماعيل بن عمر ( ت ١٣٧٤ هـ / ٩٧٤ م ) : البداية والنهاية، ج ٤ ، ص ٢٠ - ٢١ . تحقيق / أحمد عبد الوهاب فتحي ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٩٩٣ هـ / ١٤١٤ م .
- ٨٤-فتح البلدان ، ص ١٦٦ .
- ٨٥-البلذري : فتوح البلدان ، ص ١٦٨ .
- ٨٦-القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، ج ٨ ، ص ١١٢ .
- ٨٧-الأزدي : فتوح الشام ، ص ٦٠ . الواقدي : فتوح الشام ، ج ١ ، ص ٦٠ . ابن أعلم : كتاب الفتوح ، ج ١ ، ص ١٦١ .
- ٨٨-الطبرى : تاريخ الطبرى ، ج ٤ ، ص ٤٢٦ .

- ٨٩- الواقعى : فتوح الشام ، ج ١ ، ص ١٤٣ . ابن أعثم : كتاب الفتح ، ج ١ ، ص ٢١٦ . ابن الأثير :  
الكامل ، ج ١ ، ص ٢٨١ .
- ٩٠- البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٧٩ .
- ٩١- فتوح الشام ، ص ١٤٦ .
- ٩٢- النهبي : سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٥٦ .
- ٩٣- المصدر نفسه والجزء والصفحة .
- ٩٤- الواقعى : فتوح الشام ، ج ١ ، ص ٧٥-٧٦ .
- ٩٥- ابن سلام : الأموال ، ص ٧٢ .
- ٩٦- المصدر نفسه والصفحة .
- ٩٧- لسان العرب ، ج ٢ ، ص ٥ ، مادة : ( قبح ) .
- ٩٨- ابن سلام : الأموال ، ص ٧٢ .
- ٩٩- المصدر نفسه والصفحة .
- ١٠٠- البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٧٩ .
- ١٠١- المصدر نفسه ، ص ١٧٣ ، ٢٠٢ .
- ١٠٢- ابن الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أبو الرزقي الدمشقي (ت ١٣٥٥ هـ)؛ أحكام أهل  
النمة ، ج ٢ ، ص ١٢٠-٢ ، تحقيق / أبو براء يوسف بن أحمد البكري ، أبو أحمد شاكر بن توفيق الهاوري ، ط ١  
/ ١٤٩٧ هـ / ١٩٧٧ م ، دمياط للنشر ، الدمام ، السعودية ، توزيع دار ابن حزم ، بيروت .
- ١٠٣- البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٠١ .
- ١٠٤- الواقعى : فتوح الشام ، ج ١ ، ص ٩٣ .
- ١٠٥- المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٩٣-٩٤ .
- ١٠٦- ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج ٢٦ ، ص ١٩٧-١٩٨ .
- ١٠٧- ابن أثيم : كتاب الفتح ، ج ١ ، ص ٢٥٣ .
- ١٠٨- ابن أثيم : كتاب الفتح ، ج ٢٤ ، ص ٢١٢ .
- ١٠٩- البيهقي، أبو يحيى أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨ هـ / ٦٦١ م)؛ السنن الكبرى، ج ٨، ص ٣٢، دار الفكر، ط  
٥ . ت. ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج ١٩٦ ، ص ٢٩٧ .

- ١١٠- ابن الجوزي ، أبوالفرح عبد الرحمن بن علي (ت ١٢٠٤هـ/٥٩٧م) : صفة الصفة ، ج ١ ، ص ٢٩٩ .  
ط ١ / ١٤١٢هـ/١٩٩٢م ، دار الجليل ، بيروت .
- ١١١- ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج ٤٧ ، ص ١٨٧ .
- ١١٢- المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٥٣ .
- ١١٣- الواقدي : فتح الشام ، ج ١ ، ص ٩٥ .
- ١١٤- البلاذري : فتح البلدان ، ج ١ ، ص ٩٥ .
- ١١٥- الماوردي ، علي بن محمد بن حبيب (ت ١٠٥٨هـ/٤٥٥م) : الأحكام السلطانية والولايات الدينية ،  
ص ١٨٤-١٨٥ ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان .
- ١١٦- القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، ج ٨ ، ص ١٣ .
- ١١٧- الأزدي : فتح الشام ، ص ١٦ .
- ١١٨- المصدر نفسه ، ص ١٥٦-١٥٧ .
- ١١٩- البلاذري : فتح البلدان ، ص ١٨٧ .
- ١٢٠- الجريب : مكبال قدرة آرسطة أقفلة ابن منظور : لسان العرب ، ج ١ ، ص ٤٢٩ ، مادة جرب .
- ١٢١- البلاذري : فتح البلدان ، ص ١٧ . الطبرى : تاريخ الطبرى ، ج ٤ ، ص ٤٢٦ . ابن أثيم: كتاب  
الفتوح ، ج ١ ، ص ١٧ .
- ١٢٢- الفضة ابن منظور : لسان العرب ، ج ٢ ، ص ٩١٢ ، مادة ورق .
- ١٢٣- البلاذري : فتح البلدان ، ص ١٧ . انظر أيضاً : ابن الآخرة ، محمد بن محمد بن أحمد القرشي  
المعروف بابن الآخرة (ت ١٣٢٨هـ/١٢٢٩م) : معالم القرية في أحكام الحسبة ، ص ٧٤ ، دار الحديثة ،  
بيروت . لبنان .
- ١٢٤- ابن قيم الجوزية : أحكام أهل الذمة ، ج ١ ، ص ١٣٥ .
- ١٢٥- ابن ادم : كتاب الخراج ، ص ٤٦٣ . انظر أيضاً : ابن قيم الجوزية : أحكام أهل الذمة ، ج ١ ،  
ص ١٣٧ .
- ١٢٦- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت ٢٨١هـ/٨٩٧م): كتاب الخراج، ص ٥٢-٥٣، ط ١ / ٩٩١م، دار الحديثة،  
بيروت . لبنان .

- ١٢٨ - البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٧٧ .
- ١٢٩ - الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ١٨٦ .
- ١٣٠ - ابن سلام : الأموال ، ص ٣١ ، ٣٨ .
- ١٣١ - الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ١٨٤-١٨٥ .
- ١٣٢ - ابن قيم الجوزية : أحكام أهل الذمة ، ج ٢ ، ص ١٣٦ .



## المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

- ابن الأثير ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد ( ت ١٢٣٠ هـ / ١٢٣٢ م ) .
- الكامل في التاريخ ، تحقيق / أبو الفدا ، عبد الله القاضي ، ط ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- أحمد عادل كمال .
- الطريق إلى دمشق ، ط ٢٢ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، دار النفاثس ، بيروت . لبنان .
- ابن الأخوة ، محمد بن محمد بن أحمد القرشي المعروف بابن الأخوة ( ت ٧٢٩ هـ / ١٣٢٨ م ) .
- معالم القربة في أحكام الحسبة ، دار الخدائة ، بيروت .
- ابن ادم ، يحيى بن آدم القرشي ( ت ٢٠٣ هـ / ١٩٨٨ م ) .
- كتاب الخراج ، صحيح / أحمد محمد شاكر ، دار الخدائة ، بيروت . لبنان .
- الأزدي ، محمد بن عبد الله ( ت ١٢٨ هـ / ٧٩٤ م ) .
- تاريخ فتوح الشام تحقيق عبد المنعم عبد الله غاظر ، مؤسسة سجل العرب ، ١٩٧٠ م .
- ابن أعثم الكوفي ، أبو محمد أحمد ( ت ٩٢٦ هـ / ٣١٤ م ) .
- كتاب الفتوح ، تحقيق / علي شيري ، ط ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م ، دار الأضواء ، بيروت .
- البلاذري ، أبو العباس أحمد بن يحيى بن جابر ( ت ٩٠٣ هـ / ٢٩٠ م ) .
- فتوح البلدان ، تحقيق / عبد الله أنيس الطباع وعمر أنيس الطباع ، مؤسسة المعارف ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- البيهقي ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي ( ت ٤٥٨ هـ / ١٠٦٦ م ) .
- السنن الكبرى ، دار الفكر ، ( د. ط ) ( د. ت ) .
- جرجي زيدان .
- تاريخ التمدن العربي ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٥٨ م .

- ابن الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ( ت ١٢٠٤ هـ / ٥٩٧ م ) .
- سيرة و مناقب عمر بن الخطاب ، تحقيق / محمد عبد القادر عطا ، ط ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م ، دار التقوى ، شبرا الخيمة ، منشية الحرية ، القاهرة .
- حفة الصفة ، ط ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م ، دار الجليل ، بيروت . خليفة بن خياط ( ت ٢٤٠ هـ / ٨٥٤ م ) .
- تاريخ خليفة بن خياط ، تحقيق / د . أكرم ضياء العمري ، ط ٢٤٠ هـ / ١٤٠٥ م ، دار طيبة ، الرياض .
- أبو داود ، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني ( ت ٢٧٥ هـ / ٨٨٨ م ) .
- السنن ( سنن أبي داود ) ، إعداد وتعليق / عزت عبيد الدعاس ، ط ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م ، دار الحديث ، حمص ، سوريا .
- الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان ( ت ٧٤٨ هـ / ١٣٧٤ م ) .
- سير أعلام النبلاء ، تحقيق / شعيب الأرنؤوط ، ط ٣٠ هـ / ١٤٠٩ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت . لبنان .
- رششارد . أ . سايغان .
- ورثة الإمبراطورية الرومانية ، ترجمة جوزيف نسيم ، ط ١٩٨٥ م ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية .
- ابن سلام ، أبو عبيد القاسم ( ت ٢٢٤ هـ / ٨٣٨ م ) .
- الأموال ، ط ١٩٨١ م ، بيروت . لبنان .
- الطبرى ، محمد بن جرير ( ت ٣١٠ هـ / ٩٢٢ م ) .
- تاريخ الأمم والملوك المعروف بـ تاريخ الطبرى ، دار الفكر ، بيروت . لبنان .
- جامع البيان في تأويل القرآن المسمى تفسير الطبرى : ، ط ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان .
- ابن عساكر ، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ( ت ٥٧١ هـ / ١١٧٥ م ) .
- تاريخ مدينة دمشق ، تحقيق / محب الدين أبو سعيد عمر بن عزامة العمروي ، ط ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م ، دار الفكر ، بيروت . لبنان .

غاستاف لوبون .

- حضارة العرب ، نقله إلى العربية / عادل زعبيتر ، مطبعة عبسى البابى الحلبي وشركاه.

فيليب حتى . ادوارد جورجي . جيرانييل جبور .

- تاريخ العرب ( مطول ) ، ط٤ / ١٩٦٥ م ، دار الكشاف ، بيروت .

القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ( ت ٦٧١ هـ / ١٢٧٢ م ) .

- الجامع لأحكام القرآن ، صحيحه / أحمد عبد العليم البردوني ، ط٢ / ١٩٥٢ هـ / ١٣٧٢ م .

ابن قيم الجوزية ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ( ت ٧٥١ هـ / ١٣٥٠ م ) .

- أحكام أهل السنة تحقيق / أبو براء يوسف بن أحمد البكري ، أبو أحمد شاكر بن توفيق الهاوري ، ط١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م ، ردماري للنشر ، الدمام ، السعودية ، توزيع دار ابن حزم ، بيروت .

ابن كثير ، إسماعيل بن عمر ( ت ٧٧٤ هـ / ١٣٧٢ م ) .

- البداية والنهاية ، تحقيق / أحمد عبد الوهاب فتيح ، دار الحديث ، القاهرة ، ط١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .

ل . م . سيدبو .

- تاريخ العرب العام ، نقله إلى العربية / عادل زعبيتر ، ط٢ / ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م ، عبسى البابى الحلبي وشركاه .  
لورثوب ستودارد .

- حاضر العالم الإسلامي ، نقله إلى العربية / عجاج نويهض ، ط٣ / ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م ، دار الفكر .

الماوردي ، علي بن محمد بن حبيب ( ت ٤٤٥ هـ / ١٠٥٨ م ) .

- الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان .

ابن منظور ، محمد بن مكرم ( ت ٧١١ هـ / ١٣١١ م ) .

- لسان العرب ، قدم له الشيخ / عبد الله العلالي ، إعداد وتصانيف / يوسف الخياط ، دار لسان العرب ، بيروت .
- الواقدي ، محمد بن عمر ( ت ٢٠٧ هـ / ٨٢٢ م ) .
- فتح الشام ، ط ٤ / ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م ، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بصر .
- ياقوت الحموي ، ياقوت بن عبد الله ( ت ٦٢٦ هـ / ١٢٢٨ م ) .
- معجم البلدان ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م .
- أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم ( ت ١٨٢ هـ / ٧٩٨ م ) .
- كتاب الخراج ، ط ١ / ١٩٩٠ م ، دار الحداثة ، بيروت .





ARCHIVE

<http://Archivebeta.Sakhrit.com>